دور التأمين في تفعيل السياسات الادخارية لدي البنوك بدولة الكويت

د. منصور محمد الشمالي
أستاذ مشارك
رئيس قسم التأمين والبنوك
كلية الدراسات التجارية/ الكويت

د. محمود جمال الدين حمزة
عضو هيئة التدريس
قسم التأمين والبنوك
كلية الدراسات التجارية / الكويت

أهمية البحث:

تشير خطط التنمية الاقتصادية في دولة الكويت إلى ضرورة تعدد وتنوع مصادر الدخل القومي عن طريق تفعيل النشاط الاقتصادي في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية بالشكل الذي يعمل على ضمان استقرار الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالدولة في المدى القصير وفي المدى الطويل على حد سواء.

وقد تأكدت هذه التوجهات بشكل واضح من خلال الانخفاض الحاد لأسعار النفط بدءً من النصف الثاني لعام ٢٠٠٨ حيث هبطت هذه الأسعار إلى ثلث ما كانت عليه قبل تلك الفترة تقريباً ؛ الأمر الذي يلقى الضوء على أهمية وضرورة الاهتمام بتعدد وتنوع مصادر الدخل القومي وفتح مجالات جديدة للإنتاج والخدمات في الدولة.

ولما كانت الرؤية الحديثة في سوق المال والأعمال تلقى الضوء على المؤسسات المالية المعنية بتمويل خطط التنمية الاقتصادية باعتبارها شركات تكوين الأموال وتوظيف استخداماتها بعيداً عن المضاربات غير المحسوبة أو الاندفاع نحو أدوات الاستثمار سريعة الربحية شديدة المخاطر وهو ما أكدته تداعيات الأزمة المالية العالمية في منتصف العام ٢٠٠٨ وما فرضته من ضرورة إعادة تخطيط النظم الاقتصادية بتدخل الأجهزة الرقابية للدول ومؤسساتها المالية في ضبط

وتنظيم وتفعيل سياسات التمويل القادرة على تحقيق هذه الخطط؛ فقد رأى الباحثان ضرورة إلقاء الضوء على دور التأمين في تفعيل السياسات الادخارية لدى البنوك بدولة الكويت كأحد روافد التمويل ضمانا للصالح العام وتحقيقاً أيضاً للمصالح الشخصية لأصحاب المدخرات في ضمان الحفاظ على أموالهم فضلاً عن طرح تغطيات تأمينية بإصدارات جديدة ميسرة تحقق لهم أعلى درجات الأمان وبأقل التكاليف الممكنة.

ويتناول الباحثان من خلال طرح هذه الدراسة إلي الوقوف على المؤشرات الرئيسة التي من خلالها يمكن تفعيل دور التأمين في دعم السياسات الادخارية لدي البنوك تحقيقاً للأهداف الخاصة للمواطنين والمقيمين للسعي نحو تحقيق التكافل الاجتماعي وللأهداف العامة للاقتصاد القومي، في ظل إدارة الجودة الشاملة لمثل هذه الدراسات الاقتصادية.

Total Quality Management (TQM)

الهدف من البحث:

تهدف هذه الدراسة فضلا عن استخدام الأدوات التحليلية للبحث العلمي في تحديد الأهمية النسبية لقطاع التأمين وقطاع البنوك في الاقتصاد القومي مروراً بتوضيح مدى توفر السياسات التي تتبعها تلك القطاعات عند طرح منتجاتها في تحقيق الأهداف الخاصة للعملاء والأهداف العامة للاقتصاد القومي، بالاعتماد على الدراسة الميدانية لقياس آراء عينة عشوائية لمجتمع البحث من العملاء وذلك في محاولة من الباحثين للوقوف على مدى رضا العملاء عن تلك المنتجات واقتراح أفضل السياسات الممكنة لتحقيق تلك الغايات في ظل إدارة الجودة الشاملة (TQM) في دولة الكويت.

الدراسات السابقة:

لا توجد دراسات سابقة في هذا المجال، حيث أن التوجه السائد لدى البنوك بنوعيها التجارية والإسلامية قد قصر التعاون مع قطاع التأمين في مجال العمليات الائتمانية في البنوك التقليدية وفي العمليات التجارية للبنوك الإسلامية لتغطية الأخطار المواكبة لهذه العمليات لصالحها، بينما تفتقر المكتبة العربية للبحوث الرائدة في مجال البحث، باعتباره يمثل رؤية حديثة يهدف الباحثان من خلالها إدراك أهمية التكامل بين قطاعي التأمين والبنوك لتحقيق المصالح الخاصة والعامة لكل من العملاء

والمؤسسات المالية، الأمر الذي تفتقده الممارسة التطبيقية في دولة الكويت.

خطة ومنهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث سوف نتناول الدراسة في المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: مفهوم والأهمية النسبية للتأمين والبنوك في الاقتصاد القومي.

المبحث الثاني: استخدام الأساليب الإحصائية للوقوف على مدى رضا العملاء عن السياسات الادخارية لدى البنوك بدولة الكويت.

المبحث الثالث: دور التأمين في تفعيل السياسات الادخارية لدى البنوك بدولة الكويت.

نتائج البحث وتوصياته:

المبحث الأول
مفهوم والأهمية النسبية للتأمين والبنوك في الاقتصاد القومي

مرت عقوداً من الزمان منذ أن عرفت دولة الكويت الأنواع المختلفة لتأمينات الأشخاص، حيث ظهرت مع تواجد شركة نفط الكويت والشركات الأجنبية الأخرى التي حصلت على تراخيص العمل بالدولة، ثم تأسست أول شركة تأمين وطنية في العام ١٩٦٠ الأمر الذي حذا بالمسؤولين في الدولة نحو التوجه إلي إصدار تشريع خاص للإشراف والرقابة على قطاع التأمين برقم (٢٤) لسنة ١٩٦١ تحت مسمي قانون الإشراف والرقابة على شركات ووكلاء التأمين في دولة الكويت، حيث تم السماح بإصدار تراخيص لعدد (٣) شركات تأمين وطنية أخرى خلال الفترة الزمنية من سنة ١٩٦٢ وحتى ١٩٧٤ . وقد تميزت تلك الفترة الزمنية المشار إليها بضعف العرض والإقبال على طرح وثائق التأمين للأشخاص بصفة عامة إلا من خلال التأمينات الجماعية باعتبارها غير منوطة بغياب الوعي التأميني لدي المواطنين من جهة ولأغلب الوافدين بشكل عام، وظل الحال على ما هو عليه حتى ظهور المرسوم بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ الخاص بالقانون الأساس للتأمينات الاجتماعية والمعمول به اعتبارا من ١٩٧٧/١٠/١ حيث ساهم هذا القانون بصورة أو بأخرى بقدر ما في رفع مستوى

الوعي التأميني لدي المواطنين، إضافة إلي تزامن صدوره مع الانتعاش الاقتصادي نتيجة الطفرة التي شهدتها البلاد نظراً لارتفاع أسعار النفط مع نهاية العام ١٩٧٣ وحتى العام ١٩٨١ تقريباً ، حيث انتعش سوق تأمينات الأشخاص بشكل واضح خلال تلك الفترة الزمنية كنتيجة مباشرة لزيادة عرض النقود لدى الأشخاص بصفة عامة، إضافة إلي استفادة شركات التأمين الوطنية وشركات التأمين غير الوطنية في طرح ما لديها من تغطيات تأمينية بغض النظر عن مناسبتها للأشخاص المعرضين للخطر وكنتيجة مباشرة لانتهاء ظاهرة سوق المناخ والتي أثرت سلباً على الاقتصاد الكويتي مع نهاية العام ١٩٨١ فقد ظهرت تداعيات ظاهرة التخفيضات والإستردادات والتصفيات بكل أنواعها لأغلب عقود تأمينات الأشخاص خاصة الفردية لعدم وجود إستراتيجية تسويقية تعطي اهتماما لدراسة احتياجات الأشخاص للأخطار المعرضين لها بقدر اعتماد سياسة تسويق التأمين في هذه المرحلة نحو طرح عقود التأمينات الادخارية التي تُحمّل بقدر كبير نسبياً من عمولات الإنتاج بغض النظر عن مناسبتها لتغطية الأخطار وفقاً لدراسة كل حالة، الأمر الذي أدي إلي انهيار محفظة تأمينات الأشخاص لأحد شركات التأمين الوطنية وتأثر محافظ تأمينات الأشخاص لباقي شركات التأمين المرخص لها بالعمل في هذا المجال. واستمر الحال على ما هو عليه خلال حقبة الثمانينات لدى شركات التأمين حيث كان الإقبال ضعيفاً على التأمينات الفردية ومقبولاً إلي حد ما في التأمينات الجماعية حتى فترة الغزو في العام ١٩٩٠ – ١٩٩١ حيث ازداد الطلب مرة أخرى على تأمينات الأشخاص الفردية والجماعية بعد الغزو كنتيجة مباشرة لزيادة الحوادث التي تعرض لها الأشخاص خلال تلك الفترة، وظل هذا الإقبال مستمراً ولكن بمعدلات بطيئة حتى بداية القرن الحادي والعشرين الذي حمل معه انطلاقة أول شركة تأمين وطنية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، أعقبها نجاح إدارة التأمين بوزارة التجارة والصناعة نحو إصدار تراخيص العمل بمزاولة نشاط التأمين التكافلي لعدة شركات تأمين وطنية بلغت حتى تاريخه عدد (١٣) شركة تأمين تكافلي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والتي كان من شأنها زيادة الطلب على التأمينات التي تطرحها هذه الشركات.

وانطلاقا من هذه الطفرة التي حدثت بظهور شركات التأمين الوطنية التكافلية نود أن نلقي الضوء على كيفية تفعيل سياسات الإنتاج في رفع مجالات الطلب على عقود تأمينات الأشخاص الفردي والجماعي من النواحي النوعية والكمية لكل من شركات التأمين التجارية التقليدية وشركات التأمين التكافلية للاستفادة من هذه الظاهرة الإيجابية في رفع معدلات الوعي التأميني لتحقيق الأهداف العامة والخاصة للتأمين، وذلك من خلال ما سوف نعرضه في هذا البحث.

وللوقوف على الأهمية النسبية لقطاع التأمين وقطاع البنوك في دولة الكويت كأدوات يمكن من خلالها تعزيز وتدعيم الاقتصاد القومي ، نود أن نشير أولاً إلى الأهمية النسبية لقطاع النفط، حيث أن حجم عمليات استخراج وصناعة النفط في دولة الكويت تعتبر في المقام الأساس للاقتصاد القومي، وأنه ومن خلال الوقوف على المؤشرات الرقمية والبيانات الإحصائية المتاحة في سوق الاقتصاد الكويتي تتضح الأهمية النسبية لقطاع النفط في دولة الكويت حيث تمثل ما نسبته ٥٧% من حجم الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٨، وهذا ما تؤكده الإحصاءات الواردة على الموقع الالكتروني في الإنترنت من مؤسسة ستاندرد أند بورز بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٦من أن دولة الكويت تعد الأولي في العالم اعتمادا على النفط في الإيرادات الحكومية.

كما أكد تقرير بنك الكويت الوطني عن شهر نوفمبر ٢٠٠٨ على أن دولة الكويت قد حققت فائضاً أولياً خلال الأشهر الثمانية الأولي من السنة المالية الحالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠٠٨/٤/١ حتى ٢٠٠٨/١١/٣٠ – بلغ ٩,٨ مليار دينار كويتي مقابل ٧,٤ مليار دينار كويتي عن نفس الفترة للعام المالي السابق ٢٠٠٧/٢٠٠٨ – ٢٠٠٧/٤/١ حتى ٢٠٠٨/١١/٣٠ ، وذلك كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار النفط حتى منتصف العام ٢٠٠٨، هذا في الوقت الذي أخذ فيه سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي الانخفاض التدريجي بدءاً من بداية العام ٢٠٠٣ وحتى نهاية العام ٢٠٠٨ ، قبل أن يتجه إلي الارتفاع مرة أخرى اعتبارا من بداية العام ٢٠٠٩. وقد جاءت تلك المؤشرات بنتائج إيجابية نظراً لارتفاع الودائع الخاصة لدى البنوك كنتيجة مباشرة لزيادة عرض النقود لارتفاع أسعار النفط

في النصف الأول من سنة ٢٠٠٨ ثم انخفضت تلك الودائع الخاصة في النصف الثاني كنتيجة مباشرة لانخفاض أسعار النفط ولكن بمعدلات بسيطة أمكن تداركها خلال نهاية العام حسب بنك الكويت الوطني، الموجز الاقتصادي لشهر ديسمبر ٢٠٠٨ كما يتبين من الجدول التالي:

تطور الودائع الشهرية لدى البنوك العاملة في دولة الكويت عن العام ٢٠٠٨

الشهر	قيمة الودائع (مليون دينار كويتي)
يناير	١٨٣١٨
فبراير	١٩٣٢٩
مارس	١٩٥٧٤
إبريل	١٩٧٢٧
مايو	٢٠٠٥٣
يونيو	٢٠٦٦٣
يوليو	٢٠٠٠٠
أغسطس	٢٠٠٤٦
سبتمبر	١٩٩٢٥
أكتوبر	٢٠٦٧٨
نوفمبر	٢٠٦٣٩
ديسمبر	٢١٦٧٩

ولكن وبالرغم من تأثير الأزمة المالية العالمية سلبياً على معظم اقتصاديات دول العالم فقد أظهرت البيانات الرسمية للتقرير السنوي لبنك الكويت المركزي عن شهر نوفمبر ٢٠٠٨ على موقعه بالإنترنت أن النمو السنوي لعرض النقود في دولة الكويت بلغ نسبة ١٧,٨٥% بما يساوى ٢٢,٤٠٥ مليار دينار كويتي بالمقارنة بنفس الشهر لسنة ٢٠٠٧، كما ارتفعت الودائع الآجلة بالدينار الكويتي والودائع بالعملات الأجنبية بنسبة ١٩,٨٩% بالشكل الذي يؤكد زيادة المدخرات وذلك خلال نفس فترة المقارنة السابق الإشارة إليها،

في حين بلغ معدل التضخم السنوي زيادة بنسبة ١١,٦٤% في أغسطس ٢٠٠٨ بالمقارنة بشهر أغسطس ٢٠٠٧ ، بينما تؤكد دراسة صادرة عن موقع " بيت دوت كوم " الموقع الإلكتروني لخدمات التوظيف وشركة يوجوف سيراج المتخصصة في أبحاث السوق أن متوسط ارتفاع الرواتب في دولة الكويت بلغ حوالي ١٥% في العام ٢٠٠٨ في الوقت الذي ارتفعت فيه تكاليف المعيشة بحوالي ٢٤% لنفس العام.

كما شهدت ودائع العملاء في البنوك ارتفاعا ملحوظاً خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٨ بالرغم من الأزمة المالية العالمية والمشاكل التي تعرض لها أحد البنوك المحلية حيث كان قرار مجلس الوزراء بضمان ودائع العملاء لدى البنوك الأثر المباشر في هذه الزيادة التي بلغت نسبتها نحو ٦,٨% عن الشهر السابق أكتوبر ولنفس العام ونحو ٢٢,١% من بداية العام، وذلك في الوقت الذي قام فيه بنك الكويت المركزي بتخفيض سعر الخصم . ولا يخفي على الباحثين الإشارة إلى أن ما قام به بنك الكويت المركزي بخصوص تخفيض سعر الخصم من شأنه التأثير السلبي لقيم الودائع، إلا أن الثقة التي منحها بنك الكويت المركزي بخصوص ضمان الودائع الذي تزامن مع ذلك التخفيض كان له أثراً إيجابياً ملحوظاً في ارتفاع معدلات الزيادة في الودائع كما سبق الإيضاح.

هذا وقد أكد البعض[1] الإشادة بخطوات دولة الكويت في معالجة الأزمة المالية العالمية بإقرار قانون تعزيز الاستقرار المالي الذي وصفة بأنه قانون حصيف يهدف إني حماية القطاع المالي والمصرفي على وجه الخصوص من تداعيات تلك الأزمة، مشيراً إلى أن انهيار القطاع المصرفي يعني انهيار الاقتصاد بشكل كامل. كما أضاف بأن الأزمة المالية وصلت إلى حدها الأدنى ولكن لا يعني ذلك إمكان التنبؤ بموعد انتهائها ومن ثم تعافي الاقتصاد من تداعياتها باعتبارها دالة لثلاثة أزمات فرعية فهي ليست أزمة سوء إدارة الأموال فحسب؛ بل هي أزمة ائتمان وثقة أيضاً . كما أكد على أن هناك أربعة جهات مسؤولة عن

---

(١) أ.د. محمود أبو العيون ، أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ج.م.ع، محافظ البنك المركزي المصري السابق ، ندوة عن الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها وطرق معالجتها، المكتب الثقافي المصري، دولة الكويت، الخميس ٢٠٠٩/٥/١٤.

تلك الأزمة أهمها بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي الذي لجأ إلي محاولة كبح جماح التضخم بتخفيض أسعار الخصم وبالتالي أسعار الفائدة وعدم تدعيم أدواته الرقابية وضعف التشريعات المتعلقة بضرورة حماية الرهونات العقارية من الممارسات السلبية وسماحه بانكشاف البنوك والشركات الاستثمارية على المشتقات المالية المستحدثة بشكل كبير، كما لم يقم بعمل اختبارات للضغوط على البنوك وشركات التأمين، أما الجهة الثانية فهي مؤسسات التصنيف الائتماني التي كانت تمنح درجات التميز والجودة الشاملة دون إحساس بالمسؤولية وبهدف تحقيق الأرباح فقط، والثالثة هي شركات التدقيق التي ساهمت بدورها سلبياً في هذا المجال حيث لم تهتم بإلقاء الضوء على المخاطر المصاحبة للعمليات السابق الإشارة إليها، ولم تهتم بتطبيق المعايير الدولية في مجال المحاسبة والمراجعة، حيث كانت تهتم فقط بضرورة تكوين مخصصات مالية خصماً من الأرباح لمواجهة الخسائر المحتملة، والرابعة والأخيرة هي البنوك وشركات وصناديق الاستثمار التي فضلت الاستثمار في أصول ورقية أو وهمية أكثر من ضرورة أن تكون في أصول حقيقية تحافظ على قيمتها السوقية تجنباً لوقوع الأزمات المالية، وذلك بالطبع بهدف تحقيق الربحية السريعة في استخدامات الأموال بغض النظر عن سلامة تلك السياسات المالية. كذلك فقد أكد على أن أسواق المال في المنطقة لم ترتق بعد لمستوى البورصات الحقيقية نظراً لسيطرة المضاربات الفردية عليها بشكل كبير نسبياً وللآجال القصيرة في الغالب من الأحوال، وافتقادها إلي الاستثمارات الحقيقية متوسطة وطويلة الأجل، الأمر الذي يدفع إلي تراجع العمل المؤسسي من خلال المحافظ الاستثمارية وصناديق الاستثمار الحقيقية إلي العمل في الاتجاه الفردي ويعمل بالتالي على الإسهام في ارتفاع درجات المخاطرة في أسواق المال. ويؤكد آخرون[1] أنه وحتى نتمكن من وضع الإستراتيجيات لمعالجة الأزمة المالية العالمية، فلابد من الوقوف على الأسباب التي أدت إلي حدوث هذه الأزمة والتي تم تحديدها في التخفيض الذي اتبعه محافظ بنك الاحتياطي

---

(1) www.NabilZaki.com استاذ الاقتصاد الدولي – جامعة نيويورك- الولايات المتحدة الأمريكية، الأربعاء ٢٠٠٩/٤/٨.

الفدرالي بالولايات المتحدة الأمريكية لأسعار الخصم ومن ثم أسعار الفائدة من ٦% سنوياً في العام ٢٠٠١ هبوطاً إلي ١% سنوياً فقط في العام ٢٠٠٥، الأمر الذي أدى إلى اندفاع كثير من الشركات والبنوك إلي زيادة معدلات الإقراض والمديونيات وخاصة في المجال العقاري إلي مستويات تضع هياكلها التمويلية في مخاطر سوقية وائتمانية جسيمة يصعب توقعها وقياسها في السوق العالمي المفتوح المحاط بالعولمة التي ما فتئت الولايات المتحدة الأمريكية تبشر بها منذ قيام منظمة التجارة العالمية WTO في يناير ١٩٩٥.

ويتفق الباحثان مع ما جاء بتلك الآراء بضرورة تفعيل السياسات الخاصة بقانون تعزيز الاستقرار المالي في دولة الكويت الصادر في نهاية الربع الأول من العام ٢٠٠٩ للحفاظ على الدور المؤسسي المنوط بالبنوك تحقيقه للحفاظ على قوة ومتانة الاقتصاد القومي وذلك في محاولة لتفعيل الرؤية التي نراها مناسبة في تحقيق الهدف من البحث. هذا فضلاً عن نجاح مرسوم الاستقرار المالي للهيئات الحكومية المستقلة بإنشاء شركات ذات أغراض خاصة لتوثيق الأصول وتحويلها إلي أدوات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية عن طريق إصدار صكوكاً مالية إسلامية لأول مرة، وهو اتجاه سبق أن أشرنا[1] إليه في بحث سابق، باعتبار أن استخدام الأدوات المالية الإسلامية في عمليات البنوك التقليدية يجنبها تكرار الوقوع في الأزمات المالية مستقبلاً.

هذا وقد عبر الاقتصاديون في دولة الكويت بوجود أجواء إيجابية ومتفائلة على خلفيه اللائحة التنفيذية لقانون تعزيز الاستقرار المالي باعتبارها سوف تعمل على دفع دوران عجلة التنمية من قبل البنوك وإشاعة أجواء الثقة المدرجة في سوق الأوراق المالية خلال الربع الأول من العام الحالي؛ و ذلك بالرغم من أن مرسوم الاستقرار المالي يؤكد ميله نحو التشدد في إجراءات الرقابة المالية على الجهات المستفيدة، وفرض جملة من الشروط الحازمة مقابل ضمان العجز بمخصصات

---

[1] د. أحمد محمد عبد الرحمن الكندري، د. محمود جمال الدين حمزة، : إدارة اخطار التمويل العقاري في المؤسسات المالية بدولة الكويت، بحث مقبول للنشر في المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنصورة ٢٠٠٩، جمهورية مصر العربية

البنوك، في ظل ضرورة عملية إعادة هيكلة شركات الاستثمار.

لذلك يرى الباحثان أن من أهم أولويات استراتيجية معالجة الأزمة المالية في العالم بصورة عامة وفي دولة الكويت بصفة خاصة ضرورة المواءمة والتوازن في تحديد سعر الخصم وبالتالي سعر الفائدة لضمان تحقيق أعلى معدلات ممكنة من السيولة من جهة وتحريك الاقتصاد وإنعاشه عن طريق القروض والتسهيلات الائتمانية وبالتالي دفع عجلة الإنتاج والتنمية في البلاد.

ونحن إذ نثمن دور بنك الكويت المركزي في معالجة تداعيات الأزمة الاقتصادية في دولة الكويت ليس فقط بضخ السيولة في السوق؛ بل أيضاً بعدم تخفيض سعر الخصم وسعر الفائدة إلى الحدود الدنيا للسماح بقدر ممكن من العوائد التي تعمل على دفع الطلب على المدخرات لدى البنوك في دولة الكويت. فقد جاءت دراسة سلسلة استطلاعات الرأي التي تناولت ردود الفعل على الأوضاع الاقتصادية الراهنة نشرت على أحد المواقع الالكترونية[1] والتي تسعى من خلالها هذه الأبحاث الميدانية إلى دراسة أوضاع العاملين وشعورهم تجاه الأزمة المالية الراهنة، وكيفية تأثيرها عليهم من حيث فرص العمل ومن النواحي المالية؛ فقد أظهرت نتائج هذا الاستطلاع أثراً إيجابياً في اتجاه المدلين بآرائهم وبنسبة ٦٩% من حجم العينة نحو الاتجاه للادخار في البنوك باعتبارها أكثر المؤسسات المالية أمنا وأماناً لهم ولذويهم من بعدهم في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية وبالمقارنة بالبدائل المتاحة في مجال توظيف الفوائض المالية.

إن السياسات التي اتضحت من خلال قانون دعم الاستقرار المالي في دولة الكويت أخذت اتجاهات صحيحة فيما يتعلق بضرورة إعادة التوازن وتنظيم العلاقة بين عمليات البنوك المتباينة وذلك من خلال الحفاظ على سعر الفائدة في مستوى سعري مناسب يعمل على الاحتفاظ بالمدخرات الحالية ويسمح بزيادة الطلب على المنتجات الادخارية الجديدة، فضلا عن أن تخفيض سعر الخصم إلى مستويات غير متدنية تعمل أيضاً على زيادة الطلب على العمليات الائتمانية من جانب المستثمرين

---

[1] في الفترة الممتدة من ٨ فبراير حتى ٣٠ مارس ٢٠٠٩، وبلغ عدد المشاركين فيها ٢٢٧٠٨ من مختلف مناطق الشرق الأوسط.

والعملاء مما يدفع حركة النشاط الإقتصادى في البلاد؛ الأمر الذي نراه في الاتجاه المتوافق مع تصحيح الأطر العامة للإختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي.

إن الهدف الأساس من هذا البحث يتمثل في إيجاد وتوفير مصدراً رئيساً للمدخرات لدي البنوك بوجه عام وللمدخرات بالعملة الوطنية بوجه خاص؛ ذلك أن تكوين المدخرات ليس بالأمر الهين في ظل الظروف الاقتصادية السيئة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي والتي أثرت بدورها في اقتصاد دولة الكويت بدرجة أو بأخرى، الأمر الذي تفاعل معه بنك الكويت المركزي باعتباره جهة الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي في دولة الكويت حيث أصدر قانون الاستقرار المالي في بداية العام ٢٠٠٩ بهدف تعزيز دورة الاقتصاد وتدعيم قدرات البنوك في تمويل المشروعات الاقتصادية الخاصة والعامة بالدولة، وكان من أولويات تلك السياسات التي أصدرها بنك الكويت المركزي هذه المتعلقة بالتخفيضات المتتالية لأسعار الخصم وبالتالي أسعار الفائدة لمواجهة أثار ذلك الانكماش الاقتصادي الذي أصاب عجلة الاقتصاد القومي. إلا أن السلبيات العديدة التي أظهرتها حركة التداولات في سوق الأوراق المالية وتلك التي نتجت عن تلك الأزمة المالية العالمية في سوق العقارات وغيرها كان لها أثراً إيجابياً في زيادة الطلب على منتجات البنوك من الودائع خاصة تلك المصدرة بالعملات الأجنبية حيث تشكل نحو ٥٧% من مجمل الزيادة في الودائع من ٢٠٠٨/٩/١ إلي ٢٠٠٩/٤/٣٠ ليس فقط للاستفادة من الانخفاض النسبي لها وخاصة بالدولار الأمريكي مقابل العملة المحلية بل أيضاً باعتبارها ملاذاً أمناً كمدخرات كبديل للاستثمارات التي تتصف بالمخاطر العالية نسبياً في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية، هذا وقد أدت تلك الزيادات غير المتوقعة في ودائع القطاع الخاص خلال الشهور الأربعة الأولي للعام الحالي ٢٠٠٩ إلي أن اتجهت الحكومة إلي تخفيض ودائعها لدي البنوك بنصف مليار دينار كويتي في محاولة منها للحد من الارتفاع النسبي لتلك الودائع الخاصة ولتخفيف أعباء إدارة السيولة عن البنوك.

ففي ظل الظروف العادية فإنه متي ما لجأت البنوك المركزية نحو التخفيضات في أسعار الخصم بهدف تحريك عجلة القروض والعمليات الاستثمارية بشكل عام؛

فإن الأمر قد يأخذ اتجاها عكسياً فيما يتعلق بانخفاض الطلب على الودائع الادخارية من عملاء البنوك نظراً للانخفاض النسبي الذي تتعرض له أسعار الفائدة لودائع البنوك التقليدية أو للأرباح المتوقعة للبنوك الإسلامية على الترتيب؛ الأمر الذي يحد من إعمال الفكر فيما يتعلق بتحقيق الهدف من البحث؛ إلا أن الرؤية التي نراها مناسبة وفق تلك الأزمة المالية العالمية وتداعياتها تدفع الباحثين نحو التأكيد على أهمية هذا التوجه باعتبار أن تكوين محافظ مالية خدمية تهدف إلي تقديم خدمات التأمين من خطر الوفاة المبكرة بصفة أساسية ومن خطر العجز والمرض بصفة احتياطية فضلاً عن تكوين مدخرات في المدى الطويل حتى في ظل الانخفاض النسبي السابق الإشارة إليه في عوائد تلك المدخرات، وأن الأمر يدعو إلي التفاؤل متي ما تقلصت آثار تلك الأزمة المالية العالمية والتي توقع المتفائلون من الاقتصاديين لها نهاية العام ٢٠٠٩ إن شاء الله.

وحول ملتقي التأمين الخليجي السنوي الخامس، تحت إشراف هيئة التنسيق والتأمين وإعادة التأمين الخليجية ، تحت عنوان " التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع والطموح" المنعقد في دولة الكويت في ٥-٦ نوفمبر ٢٠٠٨ جاء فيه أن قطاع التأمين في العالم وفي دول الخليج على وجه الخصوص شهد تطوراً ملموساً ونمواً غير مسبوق خلال السنوات الخمس الماضية، وأن هناك حجماً كبيراً من الفوائض التأمينية توظف كاستثمارات وتساعد في حماية الأنشطة الاقتصادية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد، وأن شركات التأمين في بر الأمان من الأزمة المالية العالمية أو أزمة السيولة المالية التي تعصف بالاقتصاد العالمي حالياً، فضلاً عن أن أسهم شركات التأمين لم تتأثر إلا قليلاً بالمقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى في دولة الكويت. هذا وقد كشفت بيانات التحليل المالي لقطاع التأمين لسنة ٢٠٠٧ نمو موجودات قطاع التأمين بنسبة ١٧% بالمقارنة عن سنة ٢٠٠٦ ، كما تضاعفت إيرادات قطاع التأمين حيث بلغت ١٨٥,٧ مليون دينار في العام ٢٠٠٧ بالمقارنة بسنة ٢٠٠٢ ، أى أن هذه المضاعفة أسست خلال ٥ سنوات فقط، هذا فضلاً عن أن صافي الأرباح لقطاع التأمين قد نمى بنسبة ٨٣% خلال تلك الفترة ، هذا وقد جاءت هذه المؤشرات الإيجابية ليس فقط

نتيجة تحريك عجلة التنمية للاقتصاد في البلاد نتيجة لارتفاع أسعار النفط بشكل مضطرد وحتى منتصف العام ٢٠٠٨ ، ولكن أيضاً نتيجة السياسات الحكيمة لإدارة التأمين بوزارة التجارة والصناعة باعتبارها جهة الإشراف والرقابة على شركات ووكلاء التأمين بدولة الكويت. إن الفكر الذي نطرحه من خلال هذا البحث يعمل على رفع الوعي المصرفي والوعي التأميني لدى عامة جمهور المواطنين والمقيمين في دولة الكويت من خلال إلقاء الضوء على الأهمية النسبية لقطاعي سوق التأمين وسوق المصارف بضرورة العمل متكاتفين في تقديم الخدمات التأمينية والخدمات المصرفية المتكاملة لتحقيق ليس فقط طموحات كل منهما في تحقيق أهدافهما ولكن بالضرورة في تحقيق أهداف العملاء في تغطية أخطارهم والإسهام في رفع الوعي بالمستوى الادخاري، فضلاً عن ضرورات رفع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ودعم الاقتصاد القومي، هذا في الوقت الذي نشاهد فيه اقتصار المعاملات التكاملية بين التأمين والبنوك تتركز في عمليات المديونيات أو القروض أو عمليات البيوع الآجلة بهدف تحقيق الضمان للدائن تجاه المدين في حال وفاة المدين أو إصابته بعجز كامل أو مرض مقعد عن العمل مع تحمل هذا المدين بكافة أعباء تكاليف التأمين في هذا المجال، هذا بخلاف التأمين على الممتلكات الذي يجري أيضاً لضمان تعويض الأصول المباعة لصالح الدائن إذا ما تعرضت للأخطار المؤمن منها، وهو ما سوف يتأكد من خلال الوقوف على آراء عينة البحث من خلال العرض الذي سوف نقوم به في المبحث الثاني والمبحث الثالث على الترتيب.

المبحث الثاني
استخدام الأساليب الإحصائية للوقوف على مدى رضا العملاء عن السياسات الادخارية لدى البنوك بدولة الكويت

تبين من العرض السابق وضوح مدى الأهمية النسبية لقطاع التأمين وقطاع البنوك للعمل في اتجاه دعم الاقتصاد القومي وضرورة الاعتماد عليهما كمؤسسات مالية فاعلة في تصحيح المسار الإقتصادى بدولة الكويت خاصة بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد

العالمي بصورة واضحة المعالم، فضلاً عن بيان مدى الأهمية النسبية لتلك المؤسسات المالية في تحقيق المصالح الشخصية للعملاء من خلال التغطيات التأمينية التي تمنحها شركات التأمين لعملائها وقدرات البنوك في عمليات تكوين الأموال وتحقيق طموحاتهم من خلال تكوين المدخرات.

إن مفهوم المؤسسات المالية المتمثلة في قطاع البنوك وقطاع التأمين لتشكل روافد تكوين الأموال واستثماراتها حيث تقوم بدور تجميع الأموال على هيئة أقساط التأمين من شركات التأمين التقليدية أو اشتراكات التأمين من شركات التأمين التكافلية، فضلاً عن ما تقوم به البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من تجميع الودائع واستقطاب الأموال للمضاربة فيها حسب الترتيب، هذا في الوقت الذي تتجه فيه تلك المؤسسات المالية على تباين وتنوع السياسات التشغيلية والاستثمارية بها إلي القيام بدور ضخ الأموال لأصحاب الأعمال في المنشآت الاقتصادية المختلفة، فضلا عن ما تقوم به من تمويل للمشروعات الحكومية التي من شأنها تدعيم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة ، لذلك فإن هذا المفهوم يلقي بظلاله حول مدى الأهمية النسبية لتلك المؤسسات المالية الداعم للتنمية المستدامة في الدولة جنبا إلي جنب مع قطاع النفط الذي يمثل الرافد الرئيس للموارد المالية في الموازنة العامة في دولة الكويت.

وتكتسب البنوك أهمية نسبية أكبر في الوقت الحالي بعد ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة ليس فقط باعتبارها مصدراً للأمن والأمان الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والمجتمعات من خلال أداء رسالتها؛ بل أيضاً فيما تؤديه من دور فعال في تحقيق المصالح الشخصية للأفراد، بعيداً عن أشكال المضاربات غير المحسوبة العواقب والتي أدت إلي تداعيات الأزمة المالية التي يتعرض لها سوق المال العالمي.

من هذا المنطلق يري الباحثان ومن خلال تلك الرؤية ضرورة الاستفادة من تداعيات تلك الأزمة المالية العالمية في تفعيل السياسات الادخارية لدي البنوك والتي يمكن تحقيقها من خلال العديد من روافد التمويل ومنها بالطبع دور التأمين فيها والذي لم يأخذ حقه من اهتمام المسئولين في دفع الطلب عليه من خلال البنوك التي تتميز بحجم معاملات مالية

تفوق في أعدادها وقيمها حجم المعاملات التأمينية والتي يمكن أن تحقق التغلب على المصاعب المصاحبة لضعف الوعي التأميني وعدم الانضباط الإحصائي لمسببات الأخطار في ظل غياب قانون الأعداد الكثيرة إذا ما تركت شركات التأمين تعمل بمفردها كما هو الحال في دولة الكويت . إن تحقيق التكامل بين شركات التأمين والبنوك في أداء العمليات الخدمية المنوطة بكل منها من شأنه تفعيل عمليات كل قطاع منها بالصورة التي تتحقق معها أهدافها الخاصة والعامة مما تنعكس آثاره ليس فقط في تفعيل تمويل خطط التنمية بالبلاد بل أيضاً في دفع الطلب على عمليات تلك القطاعات ورفع مستوى الأداء والارتقاء بأهمية كل منهما النسبية في الاقتصاد القومي.

وحتى يتأكد الباحثان من أن ظهور مؤشرات بعينها قد أدى إلي خلق بيئة محفزه لزيادة الطلب على عمليات قطاع التأمين وقطاع البنوك بالصورة التي جعلتهما في أولويات سلم الاقتصاد القومي في دولة الكويت والتي من شأنها اكتساب تلك القطاعات الأهمية النسبية لهما التي نراها في منوال عمليات التنمية الاقتصادية في العالم المتقدم بصفة عامة، فقد اعتمد الباحثان على الاستعانة بمنهاج الاستدلال الإحصائي لتأكيد تلك الرؤية عن طريق طرح استبانه استقصاء الرأي على عينة عشوائية ممثلة لعملاء البنوك من أصحاب الحسابات الادخارية وذلك بغرض الوقوف على أرائهم فيما يتعلق بخطة ومنهجية البحث. وقد تم عرض استبانه استطلاع الرأي على تلك العينة العشوائية المشار إليها وذلك لاستعراض المؤشرات الرئيسة لاتجاهات آراء المدلين بآرائهم حول القضايا المتعلقة أولاً ببيئة قطاع التأمين وقطاع البنوك في دولة الكويت مروراً بالتأكيد على دور التأمين في تفعيل السياسات الادخارية لدى البنوك بدولة الكويت، وقد تمثلت عينة البحث في عدد (٧٣٥) مفردة من أصل ١٤٩٨٦ عملية ادخارية أجراها عملاء البنوك الكويتية خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٨ حسب التقارير نصف السنوية لبنك الكويت المركزي لعام ٢٠٠٨ ، وبنسبة تصل إلي حوالي ٤,٩% من حجم المجتمع الذي يخدم قضية البحث ، وحتى تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث فقد رأينا أخذها من عملاء البنوك باعتبارهم يمثلون الشريحة الأكثر عدداً بالمقارنة بمثيلتها من عملاء شركات التأمين وذلك في حجم المعاملات المالية في دولة الكويت

، هذا فضلاً على أن أغلب عملاء البنوك لهم ممارسات تأمينية بحكم العمليات الائتمانية سواءً كانت القروض الشخصية أو القروض العقارية أو عمليات البنوك الإسلامية وغيرها من خلال عقود التأمين الجماعي أو على أقل تقدير معاملات التأمين ضد الغير في مجال تأمينات السيارات. وقد جاءت مؤشرات نتائج التحليل الإحصائي جيدة حيث بلغت درجة الثقة نسبة ٩١%، بينما بلغت درجة الدقة نسبة ٠,٠٢٢، هذا وقد تم تصحيح الإستبانة بعد طرح عدد (٥٠) استبانه أولية لاكتشاف مدى قبول استيعابها للمدلين بآرائهم . هذا وقد جاءت درجة المصداقية والثبات لمحاور الاستبيان مرضية إلى حد كبير حيث بلغت ٨٧,٣% وهي نسبة مرتفعة نسبياً قياساً لمثل هذه الأبحاث الميدانية الاقتصادية، كما جاء مجمل التباين المفسر من خلال التحليل العاملي **Factor Analiysis** وهو الأسلوب الإحصائي الذي نهدف من وراء استخدامه إلي تقليص أسئلة الدراسة في عدد (٣) محاور أساسية ***Constructs*** حول الأسباب التي تخلق بيئة التعاملات المالية من خلال قطاعي التأمين والبنوك ما نسبته ٦٨,٣٤% من عينة البحث وأن نسبة ٣١,٦٦% هي نسبة التباين غير المفسر والذي يرجع إلي الأخطاء العشوائية أو إهمال بعض المتغيرات ذات الصلة. وترجع تفصيلات مجمل التباين المفسر في محاورها الثلاثة السابق الإشارة إليها وعلى الترتيب وبنسبة ٢٥,٣١% إلي ارتفاع أسعار برميل النفط العالمي وبشكل مضطرد وبصورة تكاد أن تكون شبه يومية حتى منتصف العام ٢٠٠٨ ؛ الأمر الذي أدى إلي زيادة إيرادات الدولة وزيادة عرض النقود وبالتالي زيادة دخول الأشخاص وتوجيه بعضاً منه إلي قطاع التأمين وقطاع البنوك. وبالنسبة لقطاع البنوك فقد جاء في تقرير مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية في دولة الكويت بتاريخ ٢٠٠٩/١/٩ أن إجمالي الأرباح التشغيلية لفترة الأشهر التسعة الأولي سنة ٢٠٠٨ بلغت ٦٥٩ مليون دينار بنسبة ٧٤% من إجمالي أرباح البنوك البالغة ٨٩٥د.ك ، في مقابل ٢٣٦ مليون دينار بنسبة ٢٦% من هذا الإجمالي كأرباح استثمارية . ولا يغيب عن الفكر ضرورة أن نوضح أن الاهتمام بهذه النسب على إطلاقها كمؤشر لنجاح قطاع البنوك في دولة الكويت يعد أمراً غير مقبول من النواحي الفنية التي

تحكم عمليات البنوك، ذلك أن الارتفاع النسبي للأرباح التشغيلية بالمقارنة لمثيلاتها الاستثمارية يعد أمراً منطقياً في البنوك التقليدية ، بينما العكس صحيح في مجموعة البنوك الإسلامية التي تعتبر أن عوائد الاستثمارات جزءاً أصيلاً من عملياتها التشغيلية. ومن مفارقات الأرقام التي تثير كثيراً من التساؤل حول سلوك الاقتصاد الكويتي عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة ارتفاع حجم القروض المخصصة لشراء الأسهم بنسبة ١٩,٣% في أسوأ أشهر البورصة من يوليه ٢٠٠٨ حتى يناير ٢٠٠٩ ، كذلك الأمر فيما يتعلق بنمو الائتمان بشكل عام في يناير ٢٠٠٩ بنسبة ١,١١% عنه في يوليه ٢٠٠٨ هذا في الوقت الذي أظهرت الأرقام نمو عرض النقد خلال تلك الفترة بنسبة ٣,٧% ، والأهم من ذلك كله زيادة الودائع لدى البنوك المحلية خلال نفس الفترة بنسبة ٤% وهو مؤشر فعال يدل على ثقة الأشخاص بصفة عامة نحو توجيه أموالهم ومدخراتهم صوب القطاع المصرفي باعتباره القطاع الأكثر أمناً واستقرارا بالرغم من إجراءات بنك الكويت المركزي التي اتخذها أخيراً فيما يتعلق بخفض أسعار الخصم وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة. ولعل ارتفاع سعر الفائدة على الودائع في البنوك يعتبر مطلباً ضرورياً لأصحاب المدخرات ويعمل على تشجيع المدخرات في المستقبل .

عقب الانتهاء من الأزمة المالية العالمية الحالية. هذا وإذا استمرت الأزمة على حالها فإن مطالب البنوك التجارية والإسلامية سوف ترتكز على ضرورة تدخل بنك الكويت المركزي في ظل الانخفاض الحاد لأسعار الخصم وبالتالي أسعار الفائدة في فرض أدوات نقدية إضافية تسمح بامتصاص السيولة سواء بطرح سندات الخزانة الحكومية أو أي أدوات مالية أخرى تعمل في نفس هذا الاتجاه؛ حيث أن وفرة السيولة في البنوك لاسيما بعد تقليص الفرص المأمونة التي تقدمها البنوك بالرغم من تدني أسعار الفائدة كما سبق الإشارة، وفي ظل ارتفاع مستويات المخاطر للفرص الاستثمارية الأخرى التي تواجه القطاع الخاص للأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتباريين سيجعل من هذه الأموال تحدياً كبيراً للمصارف في الأيام المقبلة إن لم تتغير معطيات الأزمة باتجاه مزيد من الانفراجة في حركة السيولة في الأموال نحو استثمارات جديدة، وإذا ما تمت

مقارنة نتائج الودائع في يناير ٢٠٠٩ بالمقارنة بمثيلاتها في يناير ٢٠٠٨ أظهرت النتائج زيادة كبيرة نسبياً حيث وصلت نسبة النمو في الودائع خلال تلك الفترة إلي حوالي ٢٢% تقريباً وهو مؤشر جيد على ما سبق إيضاحه. هذا وقد كشفت النتائج الإحصائية الرسمية التي أظهرتها أحدث دراسة صادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء بوزارة التخطيط للربع الأول من العام ٢٠٠٩ في دولة الكويت أن معدل الادخار للأسر الكويتية يبلغ حوالي ٢٧,٥% من إجمالي إيراداتها السنوية، بينما يبلغ هذا المعدل للأسر الوافدة حوالي ١٢% فقط من إجمالي إيراداتها السنوية أيضاً، ويرجع ذلك إلي ارتفاع مستويات الدخول بالنسبة للمواطنين مقارنة بدخول المقيمين فضلاً عن فعالية برامج الدعم الاستهلاكي والتي تشمل الصحة والتعليم والإسكان والكهرباء والماء والغذاء والتي تصب في مصلحة المواطنين في المقام الأول مقارنة بالمقيمين، كذلك فإنه ومن خلال التوزيع النسبي للتباين المفسر السابق الإشارة إليه فإن ما نسبته ٢٣,٠٤% من حجم العينة تؤكد على أن عمليات التأمين فوق أنها مطلب مرغوب فيه فهي أمر ضروري لحماية الأشخاص من الأخطار الفجائية التي يمكن أن يتعرضوا لها خلال المراحل العمرية المختلفة لحياتهم والتي من شأنها التأثير السلبي على قدراتهم على العمل أو انقطاع أو النقص في دخولهم، فمن المشاهد أن غياب إستراتيجية لتسويق التأمين لدي شركات التأمين المرخص لها العمل من وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت في مجال تأمينات الأشخاص فيما يتعلق بضرورة تقديم خدمات التأمينات الجماعية للعاملين في جميع قطاعات العمل بالدولة من شأنه أن يكون له الأثر الأكبر في عزوف العملاء من المواطنين أو المقيمين عن طلب التأمينات الفردية نظراً للتباين الواضح في تكاليف التأمين بين التأمينات الفردية والتأمينات الجماعية خاصة في عقود التأمينات المختلطة التي تعرضها شركات التأمين على العملاء رغبة من المنتجين في تحقيق أعلي معدلات لعمولات الإنتاج بالقياس بعقود تأمينات الوفاة، هذا في الوقت الذي لا يمكن أن ننكر فيه الانخفاض النسبي لمستوي الوعي التأميني لدي جمهور المواطنين والمقيمين فيما يتعلق بضرورة أن يكون لديهم برامج لتأمينات الوفاة والعجز في المقام الأول، وذلك أن ظاهرة تدني مستوي الوعي

التأميني تعد من أهم معوقات التأمين في البلاد العربية بشكل عام. وإذا ما أضيف إلي ذلك صعوبة أن يجد الشخص المعرض للخطر مجموعة لا تقل في عددها عن (١٠) أشخاص لإمكان الاستفادة من مزايا عقود التأمينات الجماعية فيما يتعلق بانخفاض تكاليفها النسبية بالمقارنة بعقود التأمينات الفردية كما سبق الإشارة ، فضلاً عن ظهور مشاكل الكشف الطبي في عقود التأمينات الفردية وطول إجراءات التعاقد فيها ثم تعرض العملاء لمشاكل عدم الانتظام في سداد تكاليف التأمين في المواعيد المحددة في الشروط الخاصة لعقود التأمين كنتيجة لتغير الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية للمؤمن لهم أو لارتفاع تكاليف المعيشة مما يدفع الكثير منهم إلي تفضيل الاستغناء عن خدمات التأمين لمواجهة أعباء الإعالة في ظل سلبيات ومشاكل التضخم أو زيادة الاحتياجات المستمرة للأسرة ؛ مما يتسبب معه من تعرضهم لمشاكل التصفية بحصولهم على الاحتياطي الحسابي لعقود التأمينات الادخارية والتي تقل بكثير عن إجمالي الأقساط أو الاشتراكات المسددة لشركات التأمين حيث قد تصل في حدها الأدنى إلي ثلث هذه الأقساط أو الاشتراكات ، وقد يحرمون منها تماماً إذا ما تمت التصفية خلال الثلاث سنوات الأولي لبدء التعاقد كما هو وارد ضمن الشروط العامة لهذه العقود.

هذا بينما أن ما نسبته ١٩,٩٩% من حجم العينة ومن خلال التباين المفسر ترى أن تكوين المدخرات عن طريق البنوك يعد من أهم السياسات التي تتميز بانخفاض معدلات المخاطرة وأنها مطلوبة طالما زادت الدخول لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للعملاء في المدى القصير وخاصة في المدى الطويل على حد سواء، وذلك بالرغم من الانخفاض النسبي لمعدلات الفائدة عقب الأزمة المالية العالمية وذلك باعتبار أن تكوين المدخرات لدي الطبقات العاملة من أصحاب الدخول المتوسطة والأعمار المبكرة المنتمين في العمل لحساب الغير تحقق أملا وهدفا منشوداً في حد ذاته لأي منهم لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المدى الطويل بعيداً عن المضاربات غير محسوبة العواقب في مجالات الاستثمار الأخرى؛ فضلاً عن غياب الوعي الاستثماري لديهم وتفضيلهم للمدخرات الآمنة والتي نري أنها تمثل الملاذ الأمن لهم، وأنها سوف

تكون في وضع أفضل إذا ما أضيفت لها خدمات التأمين التي نسعى من خلال بحثنا هذا تسليط الضوء عليها وخاصة إذا ما ارتفعت معدلات الفائدة على الودائع والمدخرات بانتهاء الأزمة المالية العالمية.

كما تأكدت هذه التفسيرات وفقاً لما جاءت به نتائج التحليل الإحصائي فيما يتعلق بمعامل التحميل **Factor Loading** حيث يرتفع هذا المعامل إلى نسبة ٧٩,٣% فيما أدلي به أفراد العينة من أن خلق بيئة محفزه للإقبال على عمليات التأمين والبنوك تأكدت خلال الخمس سنوات الماضية بدءً من منتصف العام ٢٠٠٣ وحتى منتصف العام ٢٠٠٨ كنتيجة مباشرة للاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي بصفة عامة وفي دولة الكويت بصفة خاصة الأمر الذي أدى إلى ما نشاهده من نمو واضح في تلك القطاعات خلال الفترة الزمنية المشار إليها ؛ ليس هذا فحسب بل وبالرغم من الانخفاض الحاد لأسعار برميل النفط الخام عالمياً بدءً من منتصف العام ٢٠٠٨ إلا أن تأثير ذلك كان محدوداً ومن الممكن استيعابه، كما جاء في نتائج التحليل الإحصائي فيما يتعلق بالمتغيرات الديموجرافيه التي تم الحصول عليها من التحليل العاملى حول هذا الموضوع والذي يشير إلى عدم وجود اختلافات معنوية بين أغلب تلك العوامل الديموجرافية فيما يتعلق بآراء العينة حول القضايا للمحاور التي تم تناولها في الاستبيان، حيث أن (**P.Value > 0.05**) وذلك يؤكد أن أصحاب الدخول المتوسطة هم أكثر وأحرص الأشخاص في الرغبة نحو تكوين ودائع ومدخرات، ومنهم من يفضل بالطبع وجود برامج تأمين لتغطية أخطار الوفاة المبكرة متي ما كان تحملهم لتكاليف التأمين يتم من خلال الفوائد المقدمة لتلك الودائع والمدخرات. هذا في الوقت الذي نشاهد فيه أن النتائج الإحصائية فيما يتعلق بالسن والدخل والوظيفة التي جاءت في نتائج المدلين بآرائهم حيث أن العلاقة معنوية (**P.Value < 0.05**) مما يعني أن أصحاب الدخول المرتفعة خاصة أصحاب المهن الحرة والتجار هم أكثر الفئات غير المعنية بتكوين المدخرات أو الاهتمام بقضايا التأمين ذلك أن ارتفاع دخولهم يغنيهم عن الرغبة في وجود برامج للتأمين تحميهم من الأخطار الفجائية التي يمكن أن تلحق بأي منهم مثل أخطار الوفاة والعجز والمرض، كذلك الحال في

عدم احتياجهم لتكوين مدخرات تعينهم أيضاً في مقابلة أعباء الحياة في المراحل العمرية المتقدمة، ذلك أنهم يقومون باستثمار أموالهم بمعرفتهم باعتبارهم أصحاب أعمال ويعتبرون أن اللجوء إلي البنوك لتكوين مدخرات في المدى القصير وخاصة في المدى الطويل يعمل على تعطيل استثمار هذه الأموال وضياع الفرص البديلة التي تحقق أعلى عوائد ممكنة بغض النظر عن احتمالات الخسائر المتوقعة؛ ذلك أن خبراتهم في مجال أعمالهم تجعلهم أيضاً ناجحين في مجال هذه الأعمال وبالتالي تنخفض درجة الخطر الملازمة لتلك الأعمال. لذلك فإن الاتجاهات الرئيسة لهذه الدراسة الميدانية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك في الأهمية النسبية للدور الحيوي والفعال الذي تضطلع به المؤسسات المالية من بنوك وشركات تأمين في خلق بيئة محفزه للطلب على منتجات التأمين والبنوك خاصة لذوى الأعمار المبكرة والدخول المتوسطة خاصة من العاملين لحساب الغير، وأنهم يمثلون القاعدة العريضة التي نراها مناسبة لتفعيل الدور المؤسسي لشركات التأمين والبنوك في تحقيق التكامل الذي تنشده في هذا البحث.

المبحث الثالث
دور التأمين في تفعيل السياسات الادخارية لدى البنوك بدولة الكويت

بالنظر إلى ما تقدمه شركات التأمين من خلال دوائر تأمينات الحياة بها نجدها تقوم بالتركيز على التأمينات الادخارية كسياسة تحقق أفضلية لتوجهاتها نحو تحقيق أعلى معدلات الأرباح في المدى القصير وفي المدى الطويل على حد سواء؛ فهي ترمى من خلال تسويق منتجاتها التأمينية إلى رفع معدلات الترويج والإنتاج لتلك التأمينات المختلفة بغض النظر عن مسمياتها العملية في محاولة للاستفادة من ضرورة استمرار عملائها في التأمين لأطول مدد ممكنة بغض النظر عن ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية ومدى احتمالات تأثرهم بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية الأخرى.

فالمشاهد من خلال الإحصاءات الواردة في التقارير السنوية لمراقبة شركات ووكلاء التأمين بدولة الكويت لسلسلة زمنية طويلة نسبياً أن حجم تسويق تلك التأمينات المختلطة بأنواعها

ومسمياتها المتباينة يصل إلى حوالي ٩٠% من حجم تسويق تأمينات الحياة الفردي بصفة عامة وإلي حوالي ٨٠% من حجم تسويق تأمينات الحياة الجماعي ، الأمر الذي يؤكد صدق ما تم عرضه أنفاً، ولا يغيب عن الفكر اتجاه معظم الدول النامية في هذا التوجه ومنها على سبيل المثال لا الحصر دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية مصر العربية، في الوقت الذي نشاهد عكس تلك الظاهرة في مجموعة البلدان الأكثر تقدماً سواء في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والدول الأوربية بصفة عامة، ذلك أن جل اهتمام شركات التأمين التي تمارس تأمينات الحياة لديهم تهتم بأنواع التأمينات الفجائية كالوفاة والعجز والمرض وحتى البطالة وذلك على حساب تلك التأمينات الادخارية التي لا تحقق أهداف وطموحات المؤمن لهم بقدر تحقيق المصالح والمنافع لشركات التأمين.

وإذا كان التحليل الإحصائي لعينة البحث يؤكد على ضرورة الاهتمام بهذا النهج بضرورة الاعتماد على تسويق التأمينات الفجائية محل التأمينات الادخارية حيث جاءت نتائج التحليل الإحصائي فيما يتعلق بالمتغيرات الديموجرافية اهتمام المدلين بآرائهم على ترتيب سلم أولوياتهم التأمينية نحو تأمينات الوفاة والعجز والمرض على حساب التأمينات المختلطة وذلك بغض النظر عن الجنس والجنسية والمؤهلات التعليمية وجهة العمل خاصة لمستويات الدخول غير المرتفعة (أقل من ١٥٠٠د.ك) ومعدلات الأعمار المبكرة (٢٥-٥٠سنة) حيث أن (P.Value < 0.05) مما يؤكد معنوية هذا التوجه.

وتشير الإحصاءات الديموجرافية للسكان الصادرة عن وزارة التخطيط في دولة الكويت للعام ٢٠٠٧ إلي الارتفاع النسبي لمعدل الوفيات العام للذكور مقارنة بالإناث وذلك بالنسبة للكويتيين حيث بلغت النسب ٥٦,٢% ، ٤٣,٨% على الترتيب كنتيجة طبيعية لارتفاع توقع الحياة للإناث مقارنة بمثله للذكور في المجتمعات الفتية التي تتصف بغياب قانون الأعداد الكثيرة لأعداد السكان وعدم الانضباط الإحصائي لبياناتها، وكذلك لارتفاع معدلات الوفيات الناتجة عن حوادث المركبات وخاصة بين الذكور في الفئات العمرية المبكرة نتيجة الاستهتار والرعونة في قيادة المركبات ونقص الخبرة ، فضلاً

عن غياب الالتزام بالانضباط بقواعد وقوانين المرور؛ وإذا ما أضيف إلي ذلك الارتفاع النسبي لمعدلات الإعالة خاصة للمواطنين الكويتيين فإن الأمر يكون أكثر مدعاة لضرورات الطلب على تأمينات الوفاة والعجز والمرض.

ووفقا لتوقعات مؤسسة ريسيرش آندماركتس فإن نشاط سوق التأمين في الكويت مرشح للنمو في السنوات الأربع المقبلة بنسبة ١٤% حيث جاء ذلك في تقرير التأمين الخاص بدولة الكويت عن الربع الأول من عام ٢٠٠٨، وأوضح التقرير أنه من المتوقع زيادة أقساط التأمين على الحياة بنسبة ١٠% سنوياً بالدينار أو ١١% سنوياً بالدولار الأمريكي، وذكر التقرير أن نسبة التصنيف لبيئة أنشطة التأمين في دولة الكويت بلغت ٤٥,٣% بالمقارنة بالدول الأخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا، وأضاف أن البيئة التأمينية في دولة الكويت تجعل منها سوقاً تأمينياً جذاباً للأجانب، كما أوضح التقرير أن دولة الكويت تحتل مكانة متميزة في المنطقة نتيجة للنقاط العالية التي حصلت عليها دولة الكويت في تصنيف بيئة أنشطة التأمين، وترجع هذه النتيجة المتميزة التي حازت عليها دولة الكويت إلي حصولها على نقاط كثيرة في مجال المخاطر المالية، وبالإشارة لتوقعات التقرير فإن دوافع زيادة أنشطة التأمين على الحياة ترجع إلي الزيادة المتوقعة في عدد السكان من ٢,٩٩ مليون شخص إلي ٣,٦٢ مليون شخص خلال السنوات الخمس من ٢٠٠٨ - ٢٠١٣.

ويعتبر التأمين التكافلي في دولة الكويت سواء في أنشطة التأمين على الحياة أو أنشطة التأمين الأخرى أفضل من غيره في الدول المجاورة، وقد تبرز الكويت على الساحة كمركز هام للتأمين التكافلي في المنطقة غير أنها تواجه منافسة كبيرة من دول أخرى في هذا المجال مثل الإمارات والبحرين.

ويرى الباحثان ضرورة التفات شركات التأمين نحو هذا التوجه لتحقيق متطلبات عينة البحث التي تعبر بمصداقية قدرها ٨٧,٣% من مجتمع المواطنين والمقيمين بدولة الكويت مع الأخذ في الاعتبار أن التوسع في طرح تأمينات الوفاة والعجز والمرض من جانب شركات التأمين التي تزاول تأمينات الحياة من شأنه التوسع في عمليات الإصدار لأعداد وقيم وثائق التأمين بالقدر

الذي يمكن أن يعوض النقص في الطلب على التأمينات الادخارية ، فضلاً عن ما نأمل في تحقيقه من خلال رفع مستوى الوعي التأميني لدى جمهور العملاء وفقاً للمتغيرات الديموجرافية السابق الإشارة إليها، وذلك بالقدر الذي يجعل ذلك الطلب في نمو متزايد ومستمر في السنوات القادمة.

هذا وتؤكد دراسة ميدانية أعدتها الجمعية الاقتصادية الكويتية في إصدارها الثالث لشهر يونيو ٢٠٠٧ أن أغلب المدلين بآرائهم حول استطلاع آراء عينة من المواطنين الكويتيين عن المشاكل الاقتصادية التي تصادفهم أن ٦٤% منهم يرون أن قضية الغلاء المعيشي وارتفاع تكاليف الحياة تعتبر من أهم أولويات المشاكل التي تصادف المواطن الكويتي، وأن أغلب هؤلاء المدلين بآرائهم كانوا من الجامعيين الذين تتراوح أعمارهم في الفئات العمرية من ٢٠-٥٠سنة أي من هم ضمن قوة العمل وأن مدى رواتبهم تتراوح بين ٥٠٠د.ك إلى ١٣٠٠د.ك تقريباً فضلاً عن أنهم متزوجون ويعملون في القطاع الحكومي في الغالب من الأحوال . كما أكدت دراسة حديثة أخرى أعدها موقع " بيت دوت كوم" الذي يعد أكبر موقع للتوظيف في الشرق الأوسط أن معدلات رضا الموظفين عن رواتبهم تتدني في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن نسبة ٧% فقط من الموظفين العاملين بدولة الكويت يشعرون بالرضا عن رواتبهم الشهرية.

واستنادا إلي تلك الدراسات نرى أنها تؤكد الأهمية النسبية لتأمينات الوفاة والعجز والمرض باعتبارها أقل تكلفة بالمقارنة بالتأمينات الادخارية التي تعرضها شركات التأمين وأن اهتمام المواطن والمقيم في ظل الارتفاع النسبي لمستويات التضخم في الآونة الحالية يتطلب أن تقوم دراسات السوق في شركات التأمين نحو التوجه إلي عرض أنواع التأمينات منخفضة التكلفة ليس فقط لضمان الإقبال عليها من الأشخاص المعرضين للخطر بل أيضاً لضمان استمرارها على الأقل في المدى القصير وفي المدى المتوسط.

ونظراً لسيطرة السياسات المالية التي انتهجها بنك الكويت المركزي مؤخراً وما أدت إليه من السيطرة على التضخم في البلاد فقد قام بخفض كبير نسبياً لسعر الخصم لتحفيز الائتمان وسرعة النمو في حركة الاقتصاد الوطني وذلك في الوقت الذي كان الائتمان

قد سجل نمو بطيئاً في الربع الأول من العام ٢٠٠٩ مقابل ارتفاع في الودائع تنوء به البنوك، هذا وقد أكد محافظ بنك الكويت المركزي أن الهدف من هذه التخفيضات جاءت لتعزيز النمو في القطاعات غير النفطية للاقتصاد ومن خلال تقليص تكاليف الائتمان، ومن المعلوم أن هذا التخفيض هو الخامس منذ ١٠ أكتوبر ٢٠٠٨.

ويرى الباحثان أن هناك آثاراً إيجابية لقرار خفض سعر الفائدة أهمها:

١- تخفيض حجم مديونيات الشركات المتعثرة.

٢- تنشيط عمليات الاقتراض وتمويل المشاريع.

٣- زيادة الإقبال على سوق الأوراق المالية.

٤- دعم مستويات السيولة لدي البنوك.

بينما أن هناك آثاراً سلبية لذلك التخفيض أهمها:

١- رفع معدلات التضخم.

٢- انخفاض معدلات الفائدة على الودائع.

٣- تقليص حجم المدخرات.

ولكن الواقع العملي لما تظهره بيانات بنك الكويت المركزي في نشراتها ربع السنوية للنصف الثاني من العام ٢٠٠٨ والربع الأول من العام ٢٠٠٩ قد أظهرت ارتفاع معدلات المدخرات وعدم تأثرها بذلك الخفض المشار إليه كنتيجة مباشرة لعدم رغبة العملاء في تحمل المخاطر في البورصة أو في مجالات الاستثمارات الأخرى التي تأثرت أصولها خلال الأزمة المالية العالمية التي يمر بها العالم اليوم، ومن المؤكد أن اتجاه معدلات المدخرات سوف يأخذ في التصاعد إذا ما اتجهت معدلات الفائدة إلي الارتفاع عند تجاوز هذه الأزمة، أو إذا ما أضيفت خدمات التأمين التي نسعى من خلال بحثنا هذا لإقرارها تفعيلاً للإقبال على المدخرات في دولة الكويت.

ولا يخفي على الباحثين ضرورة التأكيد على إلقاء الضوء على الأهمية النسبية للتأمينات الادخارية لجمهور عملاء شركات التأمين التي تزاول تأمينات الحياة من خلال إيجاد البديل لتلك الطموحات والذي نرى إمكانية تحقيقها من خلال المنتجات التسويقية التي تطرحها البنوك العاملة بدولة الكويت سواء منها التقليدية أو الإسلامية أي بغض

النظر عن توجهاتها وسياساتها الادخارية.

ومن المعلوم أن السياسات التسويقية للبنوك على إطلاقها تعتمد في المقام الأول على تكوين محافظ ادخارية تتباين في عرض المزايا الممنوحة للعملاء وفقاً لاحتياجاتهم التفضيلية مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تحقيق أهداف تلك البنوك من وراء تسويق مزايا تلك المحافظ الادخارية، وتتعدد صور هذه المزايا ولكنها لا تخرج عن كونها ما يشمله العرض التالي:

١- محافظ استثمارية لودائع في البنوك التقليدية قصيرة أو طويلة الأجل بمعدلات فائدة ثابتة تستحق الأداء في نهاية مدتها، ومنها ما أقرته البنوك باستحقاق أداء فوائدها في بداية مدتها.

٢- محافظ استثمارية لودائع في البنوك التقليدية تمنح عملائها جوائز مالية سنوية أو على فترات أقل دون أن تمنحهم فوائد على إيداعاتهم.

٣- محافظ استثمارية للتعاملات المالية مع البنوك الإسلامية تعمل في مجالات متعددة ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على أن تكون نتائج أعمالها متوافقة مع ضوابط عمليات المضاربة إما ربحاً أو خسارة.

وبناء على ما تم عرضه يرى الباحثان ضرورة إعمال الفكر فيما يتعلق بإمكانية تكوين البنوك التقليدية والأخرى الإسلامية لمحافظ مالية لودائع أو لعمليات مالية على الترتيب تسمح للعملاء بالاستفادة من مزايا عقود التأمينات الجماعية لتغطيه أخطار الوفاة والعجز بصورة أساسية ولأخطار المرض في مرحلة لاحقة وفقاً للضوابط التالية:-

١- وجود حد أدنى لمبالغ الودائع أو المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية أو البنوك الإسلامية على الترتيب.

٢- تمويل تكلفة التغطية التأمينية من أخطار الوفاة والعجز من عائد عمليات تلك الودائع والمعاملات المستحقة مقدماً.

٣- السماح بالزيادة الطردية لمبالغ التأمين كلما زادت تلك الودائع أو المعاملات الإسلامية.

٤- إضافة مزايا التأمين الصحي إذا تعدت هذه الودائع أو المعاملات حدوداً معينة.

من العرض السابق يرى الباحثان أن ترجمة رغبة العملاء في التعامل في التأمين من خلال

البنوك يمكن أن تتحول إلي قدرة على أداء تكاليف التأمين من فوائد البنوك التقليدية أو أرباح البنوك الإسلامية بحيث يتم التعامل مع قضايا التأمين المتعلقة بضعف المستوى النسبي للوعي الإدخارى والوعي التأميني عن طريق التخلص من العقبات المادية المصاحبة لها ، فإذا ما تم طرح فكراً جديداً من خلال هذا البحث نحاول من خلاله معالجة هذه الظاهرة المادية بتوفير القدرة على سداد تكاليف التأمين من أقساط لدى شركات التأمين التقليدية أو الاشتراكات لدى شركات التأمين الإسلامية فإننا نكون قد ساهمنا بجهد متواضع في هذا المجال.

إن سبل تسويق وثائق التأمين التي نطرحها في بحثنا هذا بالإضافة إلي إمكانية استخدام الطرق التقليدية في ذلك المتبعة في أغلب شركات التأمين في دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي ومجموعة الدول العربية بصفة عامة باعتبارها تمثل بيئة الوعي التأميني في منطقتنا العربية؛ فإننا يمكن أن ننادى بضرورة استخدام طرقاً أكثر حداثة باستخدام الرسائل النصية القصيرة عن طريق الإنترنت من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإثراء القيم المعرفية والثقافية وتطوير سبل الاستثمار والتأمين المجتمعي المتوازي ونشر الوعي المصرفي والوعي التأميني ، وذلك أسوه بما طرحته بعض شركات التأمين التقليدية في دولة الكويت في العام ٢٠٠٨. حيث تم توقيع عقد شراكة بين إحدى شركات التأمين الوطنية مع شركة عالمية متخصصة في مجال تقنية المعلومات تقوم بموجبه الأخيرة بتزويد الأولي ببرامج تنفيذية لحلول الأعمال لجميع متطلبات التأمين الخاصة بها. وفضلاً عن ما يتحقق وما نصبو إليه من خلال استخدام هذه الطرق الحديثة في تسويق التأمين عن طريق البنوك ، فإننا ننادى بضرورة موافقة بنك الكويت المركزي باعتباره جهة الإشراف والرقابة على قطاع البنوك في دولة الكويت على تلك الخطوات، وموافقة إدارة التأمين بوزارة التجارة والصناعة باعتبارها جهة الإشراف والرقابة على قطاع التأمين في دولة الكويت أيضاً، ولا يخفي على الباحثين التأكيد على أن استخدام هذا النهج الحديث في تسويق التأمين عن طريق البنوك سوف يتحقق من خلاله الأهداف التالية:

١- نشر الوعي التأميني والوعي المصرفي بين جمهور العملاء.

٢- إسهام البنوك في توفير فرص انتماء العملاء لصناديق التأمين الجماعي.

٣- تخفيض أقساط التأمين من خلال التوفير في مصروفات إصدار عقود التأمين الجماعي.

٤- تحقيق المعرفة المستدامة لعملاء البنوك من حاملي وثائق التأمين الجماعي من رصد حقوقهم والتزاماتهم بشكل دوري إن لم يكن لحظياً؛ الأمر الذي يساعد في تدارك المثالب التي من شأنها الضرر لأطراف التعاقد في التأمين وأهمها التصفية لعقود التأمينات المختلطة.

٥- رفع كفاءة العاملين بقطاعات التأمين والبنوك.

ويرى كثير من الاقتصاديين ضرورة أن تتجه السياسات النقدية لبنك الكويت المركزي إلى تخفيض سعر الفائدة بل إلى استخدام سياسة الفائدة الصفرية أسوه بما هو معمول به كاتجاه عام في مجموعة الدول الأوربية وأمريكا للخروج من الأزمة المالية العالمية التي ظهرت بوادرها في النصف الثاني من العام ٢٠٠٨ حيث تسعي سياسة استخدام الفائدة الصفرية إلي انخفاض كلفة المال والحد من استدراج الاقتصاد إلي مصيدة الانكماش بدفعه نحو تحفيز الطلب على عمليات الاقتراض والائتمان وتحريك الإقتصادات المتهالكة بفعل تلك الأزمة، خاصة وأن معدل الفائدة الحقيقي يساوى معدل الفائدة الاسمي مطروحاً منه معدل التضخم المتوقع الأمر الذي قد يدفع معدل الفائدة الحقيقي إلي معدل سلبي في ضوء استخدام معدل الفائدة الصفري مع ارتفاع معدلات التضخم الموجبة الأمر الذي تنعكس أثاره السلبية على المودعين وأصحاب المدخرات،

كما يرون ضرورة أن يقوم بنك الكويت المركزي بخفض الفائدة إلي نسبة ١% لتعزيز اتجاه الأفراد لشراء الأصول بدلاً من الودائع لوقف ظاهرة التسبيل واستقرار الاقتصاد المحلي، ولا يغيب عن الفكر أن بنك الكويت المركزي كان قد خفض مؤخراً سعر الخصم عدة مرات خلال الفترة القصيرة الماضية ضمن جهوده الرامية لترسيخ الأجواء المحلية الملائمة للتصدي لتداعيات الأزمة المالية الحالية، ويرى الباحثان أن هذا النهج يسير في اتجاه ما توصلت إليه الإدارة الأمريكية للتعامل مع الأزمة العالمية، ولكنه يضر أصحاب المدخرات على حساب المستثمرين.

بينما يرى الباحثان ضرورة الأخذ بالمنهاج الذي يحقق التوازن لتلك الآراء باعتبارها لا تتناسب مع الهوية الاقتصادية للمجتمع العربي بشكل عام في ظل ضعف قدرة الأشخاص نحو العمل الحر وانخفاض القدرة على المضاربة في ضوء العوامل المشار إليها وهي تداعيات الأزمة المالية العالمية، والخلل الهيكلي للاقتصاد الكويتي، وضعف سياسة الرقابة، وعدم الرغبة في تحمل أخطار الأعمال التجارية لأسباب سلوكية ورقابية قبل أن تكون مادية، ذلك أن بيئة العمل في القطاع الخاص لمجموعة الدول النامية ومنها بالطبع دولة الكويت لا ترقى بمستوى أجهزة الرقابة وقوانينها نحو ضمان حقوق صغار المتعاملين فيها في ظل الأخطار الاقتصادية التجارية منها وغير التجارية التي تواجه الأعمال الحرة؛ وأن سياسة تدخل الدولة في إنشاء المشروعات الاقتصادية من شأنه دفع القوي الاقتصادية في البلاد نحو التخلص من آثار تلك الأزمة الأمر الذي تؤكده النظرية الكينزيه في الاقتصاد، لذلك فإن خفض سعر الفائدة لن يعمل على تحريك الأموال وزيادة الطلب عليها ولن يعمل على تنشيط الائتمان بل أن أمر تفعيل تلك الأمور يكون مرهوناً بالقدرة على السيطرة على مسببات الأخطار التي تحيط بحركة الطلب على الأموال في ظل توفر سياسات فعالة لتحقيق الضمانات الممكنة في مجال حركة الأموال والمضاربة؛ خاصة وأن دولة الكويت لا تتبني سياسة ربط عملتها المحلية بالدولار الأمريكي ، بل تربطها بسلة عملات متوازنة، ويؤكد ذلك ما تطرق إليه الشال في تقريره إلى أنه للمرة السابعة خلال عام ٢٠٠٨، خفض بنك الفدرالي الأميركي سعر الفائدة الأساس على الدولار الأميركي من ١ في المائة إلى ما بين صفر وربع نقطة مئوية يوم الثلاثاء ٢٠٠٨/١٢/١٦ غير آبه بأي ضغوط تضخمية، ولكن مع هذا التخفيض الذي يتفق وانتماء المحافظ "بن برنانكي" لمدرسة النقديين تفقد السياسة النقدية هامش المرونة في استخدام سعر الفائدة، مع العلم أن هذا الهامش هو أهم أدوات تلك السياسة لمزيد من تحفيز النمو الإقتصادى. وللمرة الخامسة خلال عام ٢٠٠٨ خفض بنك الكويت المركزي سعر الخصم على الدينار الكويتي بنصف نقطة مئوية من ٣,٥ في المائة إلي ٣ في المائة يوم الأربعاء ٢٠٠٩/٥/١٣، وهو مستوى

منخفض لم يبلغه منذ ٢٠٠٢/٦/٢ ولكنه لا يزال يملك هامشاً واسعاً للتخفيض، إلا أن وضع الاقتصاد المحلي لا يتطلب المزيد من التخفيض. وتعتزم الولايات المتحدة الأميركية – ومعها معظم دول العالم الانتقال من تبني فكر اقتصادي كلاسيكي يؤمن بسطوة السياسة النقدية والحرية المطلقة للقطاع الخاص لأحداث التوازنات المطلوبة عن طريق تحقيق مصالحه، إلي فكر اقتصادي " كينزي"، يؤمن بأهمية أدوات السياسة المالية واليد الظاهرة أو الدور الحكومي وغير الحكومي الرقابي والتنظيمي، لذلك يتبلور الدور الأساس للدولة في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها دون أن يقتصر هذا الدور على إدارة الأصول فقط. وبينما أعلنت كل الدول بدءاً من الولايات المتحدة الأميركية – الإدارة الديمقراطية الجديدة – مروراً بأوروبا إلي الهند والصين، عن حزمة من العلاجات المتمثلة بزيادة الإنفاق على البنى التحتية وخفض الضرائب، يستعد عالم ما بعد الأزمة إلي إعادة النظر في النظام المالي العالمي الذي انبثق من "بريتون وودز" في عام ١٩٤٤، كما يستعد لإعادة الهيبة إلي مؤسسات الرقابة العالمية والمحلية، وسيشهد العالم دوراً مختلفاً وأكثر قوة لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما سيشهد دوراً أقوى للبنوك المركزية ووزارات المالية ومدققي الحسابات الخارجيين والداخليين ولجان أسواق الأوراق المالية ومؤسسات التصنيف الائتماني، وما يحتاج إلي إعادة نظر جوهرية، في دول المنطقة، هو سياساتها المالية ذات الذراع الواحد – الإنفاق العام مع غياب السياسة الضريبية – أما الضروري بالنسبة إليها فهو اتفاقها على أن أزمتها أزمة تنموية عميقة، وليست تلك الأزمة المالية التي تسود العالم.

إن الرؤية التي نراها مناسبة للعرض في هذا البحث تنبثق من خلال التأكيد على النهج التالي:-

١- استمرار شركات التأمين الوطنية التقليدية والإسلامية وكذلك شركات التأمين العربية والأجنبية العاملة في مجال تسويق تأمينات الحياة في دولة الكويت على تقديم خدماتها التأمينية لعملائها من المواطنين والمقيمين مع تفعيل التوجه من شركات التأمين التي لا تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية إلي اتخاذ

المنهاج الإسلامي سلوكاً وتطبيقاً لها في مجال العمليات التأمينية.

٢- أن تسمح أجهزة الإشراف والرقابة على قطاع التأمين وقطاع البنوك في دولة الكويت المتمثلة في إدارة التأمين بوزارة التجارة والصناعة وبنك الكويت المركزي على تحرير القوانين الصارمة فيما يتعلق بانفصال عمليات التأمين عن العمليات المصرفية بحجة عدم وجود ارتباط بين أعمالهما؛ وذلك بإصدار تشريعات حديثة تحمل رؤية جديدة تسعي من خلالها جهات الإشراف والرقابة المشار إليها إلي تدعيم التعاون وتحقيق التكامل فيما يتعلق بأعمال قطاع التأمين وقطاع البنوك حيث أن كلاهما وجهان لعملة واحدة وتعملان من خلال المؤسسات المالية ويجمعهما فكراً موحداً يهدف إلي تكوين الأموال واستثمارها وتحقيق المصالح الخاصة والعامة، فضلاً عن ضرورات القدرة على طرح برامج تأمينية مرتبطة بالمدخرات تعمل على امتصاص الفائض من الأموال والاستفادة من السيولة والزيادة في عرض النقود دعماً لمكافحة التضخم ومحاربة الإسراف الذي يعتبر أفه التصرفات الفردية لسلوكيات الأشخاص.

٣- اقتراح شركة معلومات التأمين الائتمانية

Information Insurance network

الهدف منها تيسير عمليات إصدار وثائق التأمين وترسيخ العلاقة بين شركات التأمين وعملائها من المؤمن لهم وذلك برفع الوعي التأميني لدى جمهور العملاء واتساع حجم الشفافية لتبادل المعلومات بين شركات التأمين فيما يتعلق بالإصدارات وتسوية المطالبات ومنع عمليات التحايل التي قد يلجأ إليها بعض العملاء عند طلب التأمين لدى أكثر من شركة تأمين أو عند طلب التعويضات في ظل غياب شبكة تبادل المعلومات التأمينية، هذا فضلاً عن ضرورة ربط هذه الشبكة المعلوماتية الخاصة بالمعلومات الائتمانية للبنوك وشركات الاستثمار في دولة الكويت، كما نود أن نثمن دور إتحاد المصارف الكويتية الذي قام مؤخراً بتوقيع اتفاقية استخدام النظم المتكاملة

الالكتروني لنقل معلومات البنوك فيما يتعلق بتحويلات الرواتب إلي ديوان عام الخدمة المدنية، الأمر الذي يعمل على سهولة استقطاع أقساط التأمين من العملاء لحساب شركات التأمين بموجب عقود التأمينات الجماعية التي تبرمها البنوك لتفعيل موضوع البحث.

٤- أن تتضمن خطة تعديل المسار الاقتصادي في دولة الكويت ضمن فعالياتها إنشاء محافظ جديدة للإجارة التشغيلية والإجارة التمويلية وصندوق المتعثرين للقروض وتفعيل محفظة القروض الخاصة بالشركات . وأن تشمل خططها ضمن أولويات أهدافها قبول تفعيل الفكر المطروح في هذا البحث إعمالاً للصالح العام.

٥- ليس بالضرورة أن يكون مبلغ التأمين ثابتاً خلال مدة التأمين، فإذا كانت النظرة السائدة خلال الفترات الزمنية السابقة تعمل في هذه الأطر العامة لإصدار وثائق التأمين النمطية بمبالغ التأمين الثابتة خلال مدة التأمين وأن تحسب الأقساط الدورية على أساس القسط السنوي الثابت تحسباً لتكوين الاحتياطيات الاكتوارية اللازمة لسداد مبالغ التأمين للمطالبات المتوقعة والاستفادة من استثمار هذا الاحتياطي وتنميته لصالح شركة التأمين، فإن هذه النظرة تعد قاصرة عن رفع مستوى الوعي التأميني والوعي الإدخارى لدى جمهور المتعاملين معهما من جهة وتعمل في اتجاه تقليص عملاء التأمين على الحياة بشكل عام نظراً لارتفاع تكلفة التأمينات الادخارية لأصحاب الأعمار المبكرة خاصة في ظل الارتفاع النسبي لمبالغ التأمين المطلوبة وطول مدد التأمين، وانخفاض معدلات الفائدة المحسوب بها الأقساط.

٦- تعرض أغلب المؤمن لهم للأضرار المادية المتعلقة بعدم حصولهم على الأقساط المسددة لشركات التأمين التقليدية أو الاشتراكات المسددة لشركات التأمين التكافلية في حال طلب إنهاء التأمين حيث يتعرضون للانخفاض الحاد في المبالغ المستردة من شركات التأمين كمقابل للتصفية الأمر الذي يعمل في عكس اتجاه رفع الوعي التأميني ويؤدي إلي

انخفاض أعداد العملاء المتوقع إقبالهم على التأمين من حيث الكمية والكيفية.

٧- إن صعوبة إجراءات التعاقد في التأمين تمثل أحد أهم المشاكل التي تواجه العملاء من طالبي التأمين مع شركات التأمين؛ في الوقت الذي تمثل فيه ارتفاع تكاليف التأمين سواء كانت أقساط أو اشتراكات المشكلة الأهم في منظومة عزوف طالبي التأمين عن طلب تلك الخدمة، وهو ما عبرت عنه نتائج التحليل الإحصائي الأولي بغض النظر عن المتغيرات الديموجرافية، حيث أجمع المدلين بآرائهم تقريباً وبنسبة تعدت ٩٠% على ذلك، كما تأكد ذلك الأمر من خلال النتائج الإحصائية التي جاءت في مؤشر التحليل العاملي حيث أن (P.Value>0.05) فقد جاءت الإجابات شبة متوافقة فيما يتعلق بتلك القضايا ولجميع بنود المتغيرات الديموجرافية خاصة في التأمينات الفردية، مما يؤكد ضرورة اتجاه شركات التأمين نحو تفعيل دراسات السوق للتوسع في حجم عملياتها التأمينية في مجال تأمينات الأشخاص المتعلقة بعقود التأمين الجماعي خاصة لتوفير التغطيات التأمينية اللازمة لأخطار الوفيات المبكرة.

وغني عن البيان أن طبيعة مشكلة التأمين الجماعي يغلب عليها الفكر الفردي فيما يتعلق بنقل تبعاتها للأشخاص المعرضين للخطر من طالبي التأمين. فكيف يستطيع أي منهم الانتماء إلي مجموعة لا تقل في عددها عن عشرة أشخاص لإمكان الاستفادة من مزايا التأمين الجماعي ما لم ينتمي إلي جهة عمل تهتم بمثل هذه الأمور؟ . لذلك فإنه وبفرض ارتفاع مستوى الوعي التأميني لدي الشخص المعرض للخطر فإنه لن يكون أمامه إلا قبول عروض التأمينات الفردية التي تتميز بارتفاع تكاليفها بالمقارنة بالتأمينات الجماعية. وعلي ذلك فإن الرؤية التي يشير إليها الباحثان لضرورة تفعيل عمليات التأمين الجماعي يمكن تحقيقها من خلال انتماء عملاء البنوك لمحافظ ادخارية تضطلع بمهام التأمين الجماعي في نفس الوقت للتغلب على مصاعب الانتماء إلي مجموعة تحقق مزايا التأمين الجماعي وتعمل أيضا على التغلب على مشكلة صعوبة إجراءات التعاقد في التأمين ، باعتبار أن

التأمين الجماعي يتم بدون إجراءات الكشف الطبي وبالسرعة الممكنة وفي ظل توفير أقصى سرعة ممكنة للبنوك ولشركات التأمين في مجال تحصيل الأقساط أو الاشتراكات وأيضاً في إجراءات المقاصة في ما بين شركات التأمين والبنوك سواء في عمليات التحصيل أو في عمليات سداد المطالبات.

ويؤكد الباحثان على ملائمة هذا الجهد المبذول في مجال التعاون بخدمات التأمين والبنوك لتحقيق المصالح العامة والخاصة لأطراف المعاملات المالية والتجارية فهو أمر محمود ولا شك في هذا؛ ولكن نريد أن نؤكد أنه بالإمكان عند إعمال الفكر في عرض الجانب الآخر من التأمين الذي بدورة يعمل على تنمية الوعي الادخاري والوعي التأميني ، فضلا عن تنمية الموارد المالية والمحافظ المالية للمدخرات في كل من البنوك وشركات التأمين وهو ما نقترح تفعيله في هذا البحث من خلال طرح تغطيات تأمينية لأخطار الوفاة والعجز والمرض أيضاً إن أمكن ووفق شروط معينة من خلال محافظ ادخارية محددة تخدم هذا الفكر وبأسلوب علمي يعتمد على طرح فكرة الموازنة بين التكلفة والعائد والذي نؤكد أيضاً من خلال هذا البحث أن يكون للتأمين دوراً فاعلاً في تنمية المدخرات لدي عملاء البنوك من خلال الاستفادة من التغطيات التأمينية المتاحة في هذا الشأن.

إن توحيد جهة المعاملات التأمينية والادخارية من خلال البنوك يعد أمراً ممكناً من خلال تعديل أو إصدار تشريعات تأمينية تسمح بأن يتم إصدار عقود التأمين الجماعي من خلال المحافظ الادخارية المتخصصة وهو دور إدارة التأمين بوزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت باعتبارها الإدارة المنوطة بالإشراف والرقابة على شركات ووكلاء التأمين ، وكذلك تشريعات أخرى بنكية تسمح بأن يتم تسويق التأمين عن طريق تسويق المحافظ الادخارية المتخصصة التي نقترح تكوينها والعمل بها تحقيقاً للأهداف العامة والخاصة كما سبق الإشارة، وبالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثر الاقتصاد الكويتي بها فقد جاء عن التقرير ربع السنوي الأول للعام ٢٠٠٩ أن البنوك تتمتع بأداء مالي قوى ورسمله صلبة وجودة أصول وأن القطاع المصرفي الكويتي سيقدم نمواً إيجابياً معززاً بخطط تطوير متنوعة وهو الأمر الذي يتوافق مع

اتجاهات ونتائج هذا البحث؛ ذلك في ضوء العوامل التي من شأنها تعزيز هذه الاتجاهات والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

١- الارتفاع النسبي للحصة السوقية للبنوك الإسلامية حيث بلغت ٣٠% في الوقت الراهن.

٢- إعادة تطوير الهيكل الإقتصادى للدولة مدعوماً بجهود الحكومة، للحفاظ على نسب نمو إجمالي الناتج المحلى عند مستوى ٧,٥% سنوياً كما في العام ٢٠٠٨.

٣- الارتفاع النسبي لنمو الدخل الفردي في دولة الكويت بالمقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى الذي من شأنه تدعيم القوة الشرائية العالية وزيادة الإقبال على عمليات الادخار والاستثمار والمنتجات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية بصورة عامة.

٤- الديموجرافيات المشجعة ، إذا تتمتع التركيبة السكانية في دولة الكويت في الفئة العمرية ١٥-٦٥ سنة على حوالي ٧٠,٥% من إجمالي السكان وهو أمر سوف يساهم في رفع الطلب على السلع والخدمات بشكل عام.

٥- توجه التخطيط الاقتصادي للدولة بدعم الاقتصاد النفطي وغير النفطي وبالتالي يستعد قطاع التأمين والقطاع المصرفي بتسجيل نمواً إضافياً مدعوماً بمبادرات الحكومة.

كذلك الحال بالنسبة لقطاع التأمين، فالنظرة التفاؤلية لهذا القطاع وفقاً لما ورد بالتقارير الإحصائية السنوية لسنة ٢٠٠٨ بإدارة الإحصاء بوزارة التخطيط بدولة الكويت توضح أنه بالرغم من تواضع نسبة مساهمة التأمين من الناتج المحلي الإجمالي حيث تبلغ هذه النسبة ١% فقط؛ إلا أن هناك فرصاً متوقعة للتوسع في عمليات هذا القطاع ترجع إلي العوامل التالية:

١- الارتفاع النسبي المتوقع في عدد السكان.

٢- استحواذ التأمين التكافلي على نسبة مرتفعة من سوق التأمين الكويتي.

٣- الارتفاع النسبي لأعداد ومبالغ التأمين على الحياة بنسبة ٣٠% خلال السنتين الماضيتين بالرغم من إلغاء التأمين الصحي الإجباري.

وخلاصة الدراسة تؤكد على الأهمية النسبية لقطاع التأمين وقطاع البنوك في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت، فضلاً عن مساهمة كل منها في تحقيق المصالح الخاصة للعملاء، وأن التطبيق العملي للرؤية والهدف الذي نسعى إليه كباحثين يمكن تفعيلة في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث الأطر العامة متي ما استقر تطبيقه في دولة الكويت إن شاء الله.

نتائج البحث وتوصياته:

١- أظهرت النتائج الإيجابية لمؤشرات البنوك في دولة الكويت نمواً ظاهراً في حركة الإيداعات وتكوين المدخرات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية منذ ٢٠٠٨/٩/١ وحتى ٢٠٠٩/٤/٣٠ بالرغم من التخفيضات المتتالية لأسعار الفائدة على الودائع في البنوك وذلك باعتبارها ملاذاً أمناً لمدخرات القطاع الخاص والقطاع الحكومي وضماناً لعدم تعرضها للمخاطر غير المحسوبة العواقب في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية.

٢- تتطلب الرؤية من البحث ضرورة سن التشريعات التأمينية والمصرفية من جهات الإشراف والرقابة على تلك القطاعات فيما يتعلق بتسويق المنتجات التأمينية عن طريق البنوك لتحقيق التكامل المنشود.

٣- تؤكد الدراسة على الأهمية النسبية لقطاع التأمين وقطاع البنوك في دولة الكويت للحفاظ على الثروة القومية للبلاد، فضلاً عن تحقيق الأمن والأمان الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص، والعمل في ضوء سياسات بنك الكويت المركزي في تحقيق التوازن بين حركة المدخرات والاستثمارات، ودفع دوران عجلة الاقتصاد القومي تجنباً لاستمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية التي يمر بها العالم اليوم.

٤- ضرورة أن تقوم البنوك بالمبادرة بإنشاء محافظ ادخارية تحتوي على خدمات التأمين الجماعي لعملاء تلك المحافظ من خطر الوفاة في المرحلة الأولى من بداية تكوينها وفق شروط معينة يمكن الاتفاق عليها مع شركات

التأمين فيما يتعلق بالحدود الدنيا والعليا لمبالغ تأمينات الوفاة، وإجراءات التأمين، وتحصيل الأقساط أو الاشتراكات في ضوء مراعاة المصالح الخاصة للعملاء، والتي نرى أنها سوف تدفع الطلب على أنواع التأمينات الإضافية الأخرى مروراً بتأمينات العجز وتأمينات المرض مستقبلاً.

٥- إن دفع التكامل في مجالات العمل في قطاعي التأمين والبنوك يعمل على تحقيق الاستدامة في الطلب على المدخرات لدى البنوك، فضلاً عن رفع مستوي الوعي التأميني، الأمر الذي يؤدي إلي خلق بيئة محفزه للإقبال على منتجات شركات التأمين.

٦- اتضح من التجربة العملية في مجال نمو وتطور تأمينات الأشخاص في دولة الكويت اعتباراً من العام ٢٠٠٠ وحتى تاريخه أنه يرجع في المقام الأساس إلى بدء ممارسة التأمين التكافلي لضمان حقوق الدائنين من المؤسسات المالية المانحة للعمليات الائتمانية بمشتقاتها التقليدية والإسلامية تجاه المدينين من عملاء تلك المؤسسات المالية وذلك من خطر التوقف عن السداد عند تعرض أي منهم لأخطار الوفاة والعجز، وعلى أساس عقود التأمينات الجماعية المتناقصة خلال مدد تلك الديون؛ بينما يرى الباحثان إمكانية طرح محافظ ادخارية في البنوك التقليدية والإسلامية تسمح بالتغطيات التأمينية من خطر الوفاة المبكرة لعملائها وفقاً للأسس الموضحة في هذا البحث، فهي فوق أنها مطلب ضروري فهي أمر ممكن للاستفادة منها في رفع مستوى الوعي التأميني في البلاد ودفع الرغبة على أنواع تأمينات الأشخاص الاختيارية مستقبلاً وضمان الاستدامة في الطلب على تلك الخدمات التأمينية.

المراجع

١- أ.د. السباعي الفقي ، د. محمود حمزة – التأمين على الحياة – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، دولة الكويت ، ١٩٩٨.

٢- أ.د. السباعي الفقي وآخرون، مبادئ التأمين، الأصول العلمية والعملية، ذات السلاسل

للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، دولة الكويت.

٣- أ.د. السيد عبد المطلب عبده، التأمين على الحياة، دار الكتاب الجامعي، ج.م.ع، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٨٩.

٤- أ.د. جلال محمد إبراهيم، التأمين وفقاً للقانون الكويتي، دراسة مقارنة بين القانونين المصري والفرنسي، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، دولة الكويت، ١٩٨٩.

٥- أ.د. حسين حسين شحاتة، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي دار المشورة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٨.

٦- د. محمود حمزة ، أ. فهد بن عيد، التأمينات الاجتماعية في دولة الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، دولة الكويت، ٢٠٠٠.

٧- د. محمود حمزة، التأمين الجماعي من خطر الوفاة المبكرة كأداة لتعويض القصور في نظم التأمينات الاجتماعية في ج.م.ع، رسالة ماجستير، قسم الرياضة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٧٩.

٨- أ.د. حسني إبراهيم حمدي، أ.د. محمد المحميد، التحليل الإحصائي للظواهر العشوائية، الطبعة الثانية، ١٩٩٦ – ١٩٩٧ – شركة مطابع الوزان العالمية، رقم الإيداع ١١٤٣٤/٩٣، دولة الكويت.

٩- كويك نوتس، كيف توظف تكنولوجيا المعلومات في تطوير شركتك، ترجمة/عماد الحداد، دار الفاروق للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولي، ج.م.ع، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٠- أ.د. محمود أبو العيون، أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة، جامعة الزقازيق، ج.م.ع ، محافظ البنك المركزي المصري السابق ، ندوة عن الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها وطرق معالجتها، المكتب الثقافي المصري، دولة الكويت، الخميس ٢٠٠٩/٥/١٤.

١١- WWW.NabilZaki.com أستاذ الاقتصاد الدولي – جامعة نيويورك- الولايات المتحدة الأمريكية، الأربعاء ٢٠٠٩/٤/٨.

١٢- د. أحمد محمد عبد الرحمن الكندري، د. محمود جمال الدين حمزة، : إدارة أخطار التمويل العقاري في المؤسسات المالية بدولة الكويت، بحث مقبول للنشر في المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنصورة ٢٠٠٩، جمهورية مصر العربية.

١٣- ملتقي التأمين الخليجي السنوي الخامس، تحت إشراف هيئة التنسيق والتأمين وإعادة التأمين الخليجية ، تحت عنوان " التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع والطموح" المنعقد في دولة الكويت في ٥-٦ نوفمبر ٢٠٠٨.

١٤- المؤتمر الثاني للتأمين التكافلي – تنظيم شركة وثاق للتأمين التكافلي ١٥-١٦ إبريل ٢٠٠٧، دولة الكويت.

١٥- بنك الكويت الوطني، التقارير الدورية، ٢٠٠٣- ٢٠٠٨.

١٦- بنك الكويت الوطني، التقرير الربع سنوي، ٢٠٠٩.

١٧- بنك الكويت المركزي، التقارير الدورية، ٢٠٠٣- ٢٠٠٨.

١٨- بنك الكويت المركزي، التقرير الربع سنوي، ٢٠٠٩.

١٩- إدارة التأمين، وزارة التجارة والصناعة، التقارير الدورية، ٢٠٠٣- ٢٠٠٨، دولة الكويت.

٢٠- وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، التقارير الدورية، ٢٠٠٣- ٢٠٠٨، دولة الكويت.

٢١- الجمعية الاقتصادية الكويتية، التقارير الدورية ٢٠٠٧.

٢٢- مركز الجمان الاستشارات الاقتصادية، ٢٠٠٨.

23-Ritchard Gerson, Measuring Customer satisfaction, Grisp, USA, New York, 1993.

24- Quick Nots, How to use e-mail in developing servise customers? Grisp, USA, New York, 1997.

25-Quick Nots, How to prepare a marketing research for a new product? Grisp, USA, New York, 2000.

26- Peter Marchal, Research Methods, How to Books, U.K, London, 1997.

27-Financial Imdustey, Federal Reserve Rank of Dallas, third Quarter 1998.

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة المحترمين /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

حيث أن تقدم البحث العلمي وتطوره هو نتاج التعاون والمشاركة بين الهيئات العلمية وجهات العمل والأفراد، فإننا نتشرف بأن نقدم لكم الإستبانة المرفقة التي تتضمن عدة أسئلة تتعلق ببحث "**دور التأمين في تفعيل السياسات الادخارية لدى البنوك بدولة الكويت**" . لذا نرجو التكرم بالتعاون الفعال معنا بالإدلاء بآرائكم الصريحة، والتي ستساهم بكل تأكيد في الوصل إلي نتائج واقعية فاعلة بشأن موضوع الدراسة.

ونود أن نؤكد لكم بأن ما سوف تدلون به من معلومات وآراء أو مقترحات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، هذا بالإضافة إلى أن نتائج التي سوف نتوصل إليها إن شاء الله سوف تعرض بشكل يفيد ويحقق الهدف من البحث العلمي دعماً للجهود المبذولة نحو مسيرة التنمية.

ولكم خالص الشكر والتقدير على حسن تعاونكم معنا راجين من الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً لخدمة الوطن

فيما يلي عدد من الأسئلة التي تفسر كل منها بعض المتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها في دراسة "**دور التأمين في تفعيل السياسات الادخارية لدى البنوك بدولة الكويت**" يرجى توضيح رأيكم بشأن كل منها وذلك بوضع علامة (✓) في العمود المناسب والذي يعكس وجهة نظركم، مع العلم بأنه ليست هناك إجابات صحيحة أو خاطئة إنما هي مجرد آراء أو وجهات نظر.

أولاً:	بيئة سوق التأمين والبنوك في دولة الكويت	أوافق تماماً	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق مطلقاً
١	ارتفاع أسعار النفط عالمياً.					
٢	انخفاض معدلات الفائدة على العملات المختلفة.					
٣	زيادة حدة المنافسة بين البنوك.					
٤	تنامي دور المؤسسات المالية الإسلامية في مجال الائتمان.					
٥	عدم وضوح الرؤية وانعدام الشفافية لأدوات الاستثمار الأخرى.					
٦	العوامل السلوكية المتمثلة في الخوف من المخاطرة.					
٧	التضحية بالعائد المرتفع في مقابل عدم التعرض للمخاطرة.					

ثانيا:	مدى المعرفة بالمعلومات المصرفية	أوافق تماماً	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
١	الإلمام بدور البنك المركزي في الإشراف والرقابة على قطاع البنـــــــوك.					
٢	المعرفة الجيدة بتسهيلات البنوك في مجال الادخار.					
٣	الرغبة في ارتفاع معدلات الفائدة على المدخرات.					
٤	ارتفاع معدلات المخاطرة في سوق الأوراق المالية.					
٥	زيادة حجم التسهيلات الممنوحة من البنـــــوك.					
٦	المعرفة بظاهرة الفوائد المقدمة على المدخرات.					
٧	المعرفة بظاهرة الجوائز على المدخـــــرات.					
ثالثا:	مدى المعرفة بالمعلومات التأمينية					
١	الإلمام بدور وزارة التجارة والصناعة في الإشراف والرقابة على قطاع التأمين.					
٢	التعامل في تأمينات الائتمان والقروض والبيع بالأجل.					
٣	التعامل في مجال تأمينات الوفاه فقط.					
٤	وجود عقود تأمينات فردية على الحياة.					
٥	وجود عقود تأمينات جماعية على الحيـــاة.					
٦	المعرفة الجيدة بإجراءات التأمين على الحياة.					
٧	الرغبة في التأمين من خلال البنـــــوك.					

بيانات عامة (يرجي عدم استيفاء أية بيانات يمكن أن يستدل منها على شخصيتك). وفيما يلي بعض المعلومات العامة الرجاء وضع علامة (✓) أما الإجابة الصحيحة من وجهة نظرك:

١- الجنسية:	☐	كـويتي	☐	غير كويتي
٢- الجنس:	☐	ذكـــــور	☐	إنـــــاث
٣- الحالة الاجتماعية:	☐	متـــــزوج	☐	غير متزوج
٤- الحالة التعليمية:	☐	جـــــامعي	☐	غير جامعي
٥- المهنة:		العاملين لحساب الغير في القطاع (الحكومي- النفطي – الأهلي – العسكري)		العاملين لحسابهم الخاص (أصحاب الأعمال والتجار ومن في حكمهم)
٦- الدخل الشهري	☐ ☐	أقـل من ٥٠٠ د.ك ٥٠٠ د.ك – ١٥٠٠ د.ك	☐	١٥٠٠ د.ك فأكثر
٧- السن	☐ ☐	٢٠-٣٥ ٣٥-٥٠	☐	٥٠ فأكثـــر